ديسمبر
2021

الجمهورية التونسية

وزارة العدل

مشروع ميزانية الدولة لسنة
2022 حسب الأهداف

المشروع السنوي للأداء
لسنة 2022

وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

الفهرس

المحور الأول: التقديم العام للمهمة..... 5
1.تقديم استراتيجية المهمة:..... 5
2.تقديم برامج المهمة: 8
3.الميزانيـة وإطار نفقات المهمة على المدى المتوسط: 10
البرنامج عدد 1: برنامــج العـــــدل..... 16
1-تقديم البرنامج واستراتيجيته: 16
1.1 - تقديم استراتيجية البرنامج..... 16
2.1 -تقديم خارطة البرنامج: 17
2.أهداف ومؤشّرات قيس الأداء الخاصّة بالبرنامج: 18
1.2: تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج: 18
2.2: تقديم أنشطة البرنامج وعلاقتها بأهداف ومؤشّرات الأداء:..... 26
3.إطار نفقات برنامج العدل متوسّط المدى 2022-2024:..... 28
البرنامج عدد 2: برنامــج السجون والإصلاح 29
-1تقديم البرنامج واستراتيجيته:..... 29
1.1-استراتيجية البرنامج:..... 29
2.1: خارطة البرنامج:..... 32
2- أهداف ومؤشّرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:..... 32
1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج: 32
2.2: تقديم أنشطة البرنامج وعلاقتها بأهداف ومؤشّرات الأداء:..... 38
3. إطار نفقات برنامج السّجون والإصلاح متوسّط المدى 2022-2024:..... 39
البرنامج 9: برنامــج القيادة والمساندة 40
1.1-إستراتيجية البرنامج:..... 40
2.1-خارطة البرنامج: 42
2. أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:..... 44
1.2-تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج: 44
2-3: مساهمة الفاعلين العموميين في أداء برنامج القيادة والمساندة:..... 51
3. إطار نفقات برنامج القيادة والمساندة متوسّط المدى 2022-2024:..... 52

بطاقات مؤشرات قيس الأداءلبرنامج العـــدل..... 53
بطاقات مؤشرات قيس الأداءلبرنامج السجون والإصلاح..... 71
الملاحق:بطاقة مؤشرات قيس الأداء لبرنامج القيادة والمساندة..... 82
بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين في برنامج القيادة والمساندة 96
ديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل..... 97
الملاحق:معطيات حول النوع الاجتماعي بمهمة العدل 100

المحور الأول

التقديم العام للمهمة

المحور الأول: التقديم العام للمهمة

1. تقديم استراتيجية المهمة:

أ- الإطار العام للمهمة:

- **الإطار العام للمهمة:**

تتنزل استراتيجية مهمة العدل من دستور الجمهورية التونسية المتضمن لمبادئ حقوق الإنسان الحافظة لحريته وكرامته وواجبات الدولة ودورها في ضمانها وضمان حق التقاضي لكل المواطنين على قدم المساواة ودون تمييز، ومن سلطة قضائية مستقلة توفر محاكمة عادلة في آجال معقولة تكفل فيها جميع ضمانات الدفاع، وفي إطار مبادئ الحياد والمساواة والشفافية والنزاهة.

كما تستند هذه الاستراتيجية على التشاريع الجاري بها العمل ذات العلاقة بالمهمة وجملة من التعهدات الوطنية والدولية وخاصة منها:

- ✓ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 (إلزام معنوي).
- ✓ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966 والذي صادقت عليه تونس في 1969/03/18.
- ✓ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ظروف المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة: 1984/12/10 وصادقت عليها تونس في 1988/09/23.
- ✓ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.
- ✓ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (المعتمدة بنيويورك في 31 أكتوبر 2003).
- ✓ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.
- ✓ بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال.

- **أهداف التنمية المستدامة 2030:**

تمّ في هذا الإطار تحديد عدد 17 هدفا للتنمية المستدامة لإنجازها خلال الفترة المتراوحة بين سنوات 2016-2030، والتي تدعو الحكومات إلى اتخاذ خطوات جريئة وتحويلية للانتقال بالعالم إلى مسار مستدام مبني على إعمال حقوق الإنسان، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات كافة، ويشمل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي) وتحقيق التوازن بينها.

كما أفرد الهدف الخامس مبدأ المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات واعتبرتها أولوية دولية ورافدا للقضاء على الفقر والتهميش والتمييز ودفع التنمية الشاملة، الأمر الذي تمّ تبنيه من الدولة التونسية من خلال إدماج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن أولويات المخطط الخماسي 2016-2020 وقد إعتمدتها وزارة العدل في كل البرامج وذلك بوضع أهداف ومؤشرات تخص هذه المسألة.

كما يعتبر الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة "السلام والعدل والمؤسسات القوية" هدف رئيسي تساهم وزارة العدل في تحقيقه من خلال تقريب العدالة من المواطنين وإتاحة إمكانية الوصول إليه بأيسر الطرق، وبناء مؤسسات فعّالة تقدم خدمات ذات جودة وخاضعة للمساءلة، وتعزيز سيادة القانون وإنفاذه على الجميع.

- **المخطط التنموي 2016-2022:**

تمثل المنظومة القضائية والسجنية ركيزة هامة من ركائز دولة القانون. ولأنه لا يمكن تحقيق التنمية دون قضاء عادل وناجز ضامن للحقوق والحريات في دولة قوامها حكم القانون، فإن إصلاح قطاع العدالة يعتبر من أولويات الدولة. وتتمثل أهم توجهات مهمة العدل ضمن مخطط التنمية في إرساء منظومة قضائية وسجنية تحمي وتدافع عن استقلال القضاء وتستجيب لحاجيات المتقاضين وتلبي انتظارات المواطنين وتتميز بيسر الإجراءات ونجاعتها.

وترتكز خطة إصلاح المنظومة القضائية والسجنية على أهمّ القيم التي تتمحور حولها الرؤية الاستراتيجية وهي:

- تكريس مبدأ استقلال السلطة القضائية، وفرض احترام القانون على الكافة دون تمييز،
- الثقة في الكفاءات والمؤسسات القضائية والسجنية والعمل على تطويرها والنهوض بها،
- العمل على تعزيز قيم النزاهة والمصداقية.

ب-استراتيجية المهمة

تتولى وزارة العدل مسؤولية إدارة مرفق العدالة، وقد تمّ تحديد مهامها الأساسية بالأمر عدد 1062 لسنة 1974 المؤرّخ في 28 نوفمبر 1974، حيث أوكل لها بموجب ذلك صلاحية صياغة وتنفيذ السياسة القضائية. ومن جهة أخرى تسهر وزارة العدل أيضا على حسن سير الخدمات العمومية القضائية والقيام بكل الأعمال الضرورية لتحسينها والنهوض بها، بالاعتماد على الهياكل والإدارات المنصوص عليها بالأمر عدد 3152 لسنة 2010 المؤرّخ في 1 ديسمبر 2010 المتعلق بتنظيم وزارة العدل والمنقح والمتمّم بالأمر الحكومي عدد 334 لسنة 2018 المؤرخ في 06 أفريل 2018. كما تتولى تنفيذ السياسة السجنية والإصلاحية العامة بالبلاد والحرص على تنفيذ السندات والأحكام العدلية السالبة للحرية أو المتعلقة بالعقوبات البديلة والتدابير التربوية المقررة للأطفال الجانحين فضلا على المحافظة، بواسطة الهياكل المختصة، على أمن الوحدات السجنية والإصلاحية والمودعين بها وتوفير الإعاشة والرعاية الصحيّة والنفسية والاجتماعية للمودعين وتكوينهم وتأهيلهم للاندماج من جديد في المجتمع وفي الحياة المهنية وتطبيق السياسة التعليمية والتكوينية والبرامج التوعوية الموجهة لهم.

وفي هذا الإطار وضعت وزارة العدل خطة عمل لإصلاح المنظومة القضائية والسجينة للفترة المتراوحة بين سنوات 2016 و2020، تمّ التمديد فيها إلى سنة 2021 في انتظار إعداد الخطة الاستراتيجية الجديدة 2022-2026، وقد تمّ تحديد خمس محاور استراتيجية تطمح الوزارة إلى تحقيق الأهداف المحددة ضمنها وتتمثل هذه المحاور في:

1. استقلالية وسيادة السلطة القضائية.
2. تركيز معايير أخلاقيات المهنة في المنظومة القضائية والسجنية.
3. تطوير جودة مرفق القضاء وحماية حقوق المتقاضين.
4. النفاذ إلى العدالة.
5. تدعيم آليات الاتصال والتواصل والشراكة في المؤسسات القضائية والسجنية.

2. تقديم برامج المهمة:

اعتمادا على منهجية التصرف حسب الأهداف تمّ ضبط برامج مهمة العدل بحصرها في برنامجين عمليين يمثلان السياسات القطاعية للوزارة وبرنامج مساندة وفقا لما يلي:

- **البرنامج الأول: الـــعـــــــــــدل**
- **البرنامج الثاني: السجون والإصلاح**
- **البرنامج التاسع: القيادة والمساندة**

كما تمّ ضبط البرامج الفرعية لكل برنامج وتحديد الهياكل المتدخلة في كلّ برنامج بتقسيم هياكل الوزارة حسب طبيعة نشاطها وتوزيعها على هذه البرامج.

وستواصل وزارة العدل خلال سنة 2022 سنة تطبيق مقتضيات القانون الأساسي الجديد للميزانيّة وتدعيم مكتسباته من حيث تكريس صيغ وقواعد إعداد الميزانية خصوصا في ظل جائحة كورونا التي شهدتها البلاد وما تقتضيه هذه المرحلة من تحديات كبرى، حيث حرصت وزارة العدل على مجابهة التداعيات السلبية من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات الاستثنائية للمساهمة في التخفيف من حدة الضغوطات التي تشهدها المالية العمومية.

كما ستواصل الوزارة التركيز على تفعيل مقاربة النوع الاجتماعي في إطار الميزانية المراعية للمساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال تماشيا مع الأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة 2030 وجملة الأهداف المزمع تحقيقها خلال الفترة القادمة.

3. الميزانيـة وإطار نفقات المهمة على المدى المتوسط:

أ- بيان تطوّر ميزانية المهمّة:

جدول عدد1:

توزيع ميزانية المهمة لسنة 2022 حسب البرامج وطبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

الأقسام / البرامج	اعتمادات الدفع	نفقات التأجير	نفقات التسيير	نفقات التدخلات	نفقات الاستثمار	نفقات العمليات المالية	المجموع	النسبة من الميزانية %
المهمة: العدل								من ميزانية الدولة
المهمة	2022	725 870	66 000	8 270	50 430		850 570	%1,67
	2021	654 000	64 000	12 000	50 000	0	780 000	
	التطور نسبة 2021/2022))	10,99%	3,13%	-31,08%	0,86%	0,00%	9,05%	
	من النسبة ميزانية المهمة	85,34%	7,76%	0,97%	5,93%			
البرامج								النسبة من ميزانية المهمة
برنامج العدل	2022	333 500	9 650	2 500	15 000		360 650	%42.4
	2021	291 000	10 678	6 230	15 000	0	322 908	
	التطور نسبة	14,6%	-9,6%	-59,9%	0,0%		11,7%	
برنامج السجون والإصلاح	2022	370 370	42 000	1 000	25 000		438 370	%51.5
	2021	343 000	40 700	1 000	25 000	0	409 700	
	التطور نسبة	8,0%	3,2%	0,0%	0,0%		7,0%	
برنامج القيادة والمساندة	2022	22 000	14 350	4 770	10 430		51 550	%6.1
	2021	20 000	12 622	4 770	10 000	0	47 392	
	التطور نسبة	10,0%	13,7%	0,0%	4,3%		8,8%	

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

بيان وتفسير أهمّ التطورات التي طرأت على الميزانية مع توضيح الدواعي والأسباب:

يلاحظ أن التأجير يمثل الجزء الأكبر من الميزانية حيث تفوق نسبه 85 %من جملة ميزانية المهمة. كما يلاحظ أن نسبة تطور نفقات التسيير لم تتجاوز 3.13% وهي نسبة ضعيف باعتبار ارتفاع أسعار الطاقة وعديد المواد الاستهلاكية. ويلاحظ انخفاض في نفقات التدخل ناتج عن تقلص في عدد الملحقين القضائيين خلال السنة القادمة.

ب- توزيع ميزانية المهمّة لسنة 2022 حسب البرامج والأنشطة:

جدول عدد 2:

توزيع ميزانية المهمة لسنة 2022 حسب البرامج والأنشطة

(اعتمادات التعهد)

الوحدة:ألف دينار

البيان	ق م 2021	تقديرات 2022	نسبة التطور 2021/2022
البرنامج 1: العدل	**322 908**	**355 650**	**%10,1**
النشاط 1: التكوين	6760	3145	-53,5%
النشاط 2: إدارة وقيادة مرفق العدالة	307 927	345 080	12,1%
النشاط 3: تنظيم مرفق العدالة على المستوى الجهوي	8221	7425	-9,7%
البرنامج 2: السجون والإصلاح	**409 700**	418 370	**%2,1**
النشاط 1: قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح	126344	113900	-9,8%
النشاط 2: تنفيذ سياسة السجون والإصلاح	283356	304 470	7,5%
ب9: القيادة والمساندة	**47 392**	**43 320**	**%8,6-**
النشاط 1: القيادة والدعم	21251	13722	-35,4%
النشاط 2: التصرف والتدخل الاجتماعي في الموارد البشرية	19 726	22 000	11,5%
النشاط 3: الدعم والمساندة الجهوية	6415	7598	18,4%
المجموع	**780000**	**817340**	**%4,8**

جدول عدد 3:

توزيع ميزانية المهمة لسنة 2022 حسب البرامج والأنشطة (اعتمادات الدفع)

الوحدة:ألف دينار

البيان	ق م 2021	تقديرات 2022	نسبة التطور 2021/2022
البرنامج 1: العدل	322 908	360 650	**%11,7**
النشاط 1: التكوين	6760	3145	-53,5%
النشاط 2: إدارة وقيادة مرفق العدالة	307 927	350 080	13,7%
النشاط 3: تنظيم مرفق العدالة على المستوى الجهوي	8221	7425	-9,7%
البرنامج 2: السجون والإصلاح	409 700	438 370	**%7,0**
النشاط 1: قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح	126344	133900	6,0%
النشاط 2: تنفيذ سياسة السجون والإصلاح	283356	304 470	7,5%
ب9: القيادة والمساندة	47 392	51 550	**%8,8**
النشاط 1: القيادة والدعم	21251	21952	3,3%
النشاط 2: التصرف والتدخل الاجتماعي في الموارد البشرية	19 726	22 000	11,5%
النشاط 3: الدعم والمساندة الجهوية	6415	7598	18,4%
المجموع	780000	850570	**%9,0**

تم تخصيص نسبة زيادة لجملة الميزانية في حدود 9 % وهي نسبة موجهة في أغلبها للتأجير باعتبار الزيادة في الأجور والترقيات والانتدابات.

ت-إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024):

وتتوزع الاعتمادات المقترحة لسنة 2022 بين البرامج حسب الأنشطة التي تم ضبطها لتحقيق الأهداف المرسومة مع مراعاة إمكانيات ميزانية الدولة، خاصة بعد تواصل تفشي الجائحة وما لها من تأثيرات مباشرة على الاقتصاد الوطني وعلى المالية العمومية والتوازنات العامة للميزانية.

وتتوزع النفقات على المدى المتوسط، كما يلي:

جدول عدد4:

إطار النفقات متوسّط المدى (2022-2024) للمهمّة:

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق.م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نفقات التاجير	601 749	654 000	725 870	741 714	787 660
نفقات التسيير	64 669	64 000	66 000	68 000	69 450
نفقات التدخلات	13 937	12 000	8 270	11 390	11 100
نفقات الاستثمار	59 680	50 000	50 430	55 000	56 500
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	740 035	780 000	850 570	876 104	924 710
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	748 214	786 180	856 750	882 284	930 890

جدول عدد5:

إطار النفقات متوسّط المدى (2022-2024) للمهمة:

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق.م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
برنامج العدل	321 485	322 908	360 650	375 789	405 700
برنامج السجون والإصلاح	374 098	409 700	438 370	445 340	462 560
برنامج القيادة والمساندة	44 451	47 392	51 550	54 975	56 450
المجموع	740 034	780 000	850 570	876 104	924 710

وقد تم تحديد إطار النفقات متوسط المدى بالتشاور مع وزارة المالية حيث من المنتظر أن تشهد ميزانية المهمة خلال السنوات الثلاث القادمة ارتفاعا في كتلة الأجور بصفة خاصة باعتبارها تمثل حولي 85 %من ميزانية الوزارة، ناتج عن الانتدابات الخصوصية في بعض الأسلاك وتحيين مفعول الزيادات القطاعية في بعض الأسلاك، والترقيات المبرمجة.

في حين أن الزيادة في نفقات التسيير بقيت في حدود 3% وكذلك بالنسبة لبقية النفقات التي لم تسجل زيادة ملحوظة باعتبار الظروف الاقتصادية الصعبة الذي تمر بها البلاد.

بحيث تم تحديد إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024) لمهمة العدل بالتعاون مع مصالح وزارة المالية لتبلغ خلال سنة 2024 حولي 924,710 م.د أي بزيادة سنوية حدود تتراوح بين 3 و 5 %.

المحور الثانـي:

تقديم برامج المهمة

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة:

البرنامج عدد 1: برنامـج العـــــدل

يرأس البرنامج السيد سعيد بن رمضان متفقد عام مساعد بداية من 01 جانفي 2020.

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1 - تقديم استراتيجية البرنامج

إلى حين إعداد الخطة الإستراتجية الجديدة للمهمة 2022-2026، تواصل وزارة العدل العمل في إطار الخطة الإستراتيجية للسنوات الخمس المنقضية والواقع التمديد إلى سنة 2021 والتي تمّ من خلالها تحديد التوجهات العامة وأولويات الإصلاح في قطاع العدل بتونس.

وفي هذا الإطار فإنّ الرّؤية الإستراتيجية لبرنامج العدل تركزت أساسا على مواصلة العمل في نفس التوجّه القائم على تحسين جودة العدالة والنفاذ إليها باعتبارهما هدفان هامان في نظام العدالة يتطلبان مزيد من العمل والتطوير وهما:

1 / خدمات قضائية ذات جودة على مستوى النجاعة والفاعلية في فصل القضايا المتعلقة بمختلف المواد وتقليص في آجال التقاضي بمختلف أطواره ودرجاته وكذلك على مستوى إصدار الأحكام وتنفيذها.

2 / تيسير النفاذ إلى الخدمات القضائية لكلّ فئات المتقاضين من خلال تقريب، قدر الإمكان، مرفق القضاء من المواطن وتوفير المعلومة له بمختلف وسائل الاتصال والاستعمال الأنجع لتكنولوجيات المعلومات لتسهيل الخدمات عن بعد علاوة على دعم خدمات الإعانة العدلية والآليات البديلة للتقاضي.

وتفعيلا لمقتضيات الفصل 18 من القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية، فإنّ استراتيجية برنامج العدل تكرّس مبدأ تكافؤ الفرص بين كلّ فئات المجتمع بإدماج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى كلّ مؤشّرات الأداء حتى تكون الخدمات القضائية خالية من كلّ تمييز نوعي من ذلك متابعة تطور القضايا المتعلقة بمكافحة العنف ضد المرأة ونسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية خاصة مع إقرار وجوبية إسناد تلك الإعانة بالنسبة لضحايا العنف ضد المرأة طبق ما ينص عليه القانون عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 2017/08/11 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة والذي تمّ تفعيله بمقتضى المنشور المشترك بين وزيرة العدل بالنيابة ووزيرة المرأة والأسرة وكبار السّن المؤرخ في 2021/03/08 .

وبخصوص تكافؤ الفرص بين الجنسين، تحتلّ المرأة في برنامج العدل مكانة هامّة، حيث تبلغ نسبة النّساء 55 % من مجموع الموظفين المنتمين إلى هذا البرنامج في حين تبلغ نسبة النساء في مجالات القضاء حوالي 49 % من جملة القضاة بالبرنامج. أي أن أكثر من 1281 امرأة يشغلن مناصب قضائية (ملحق عدد1).

2.1 ـتقديم خارطة البرنامج:

يضمّ برنامج العدل الإدارة العامة للشؤون القضائية، محكمة التعقيب، محاكم الحق العام (دوائر الاستئناف) والمحكمة العقارية وفروعها. كما يضمّ مؤسستي المعهد الأعلى للقضاء والمعهد الأعلى للمحاماة.

ويتكون من البرامج الفرعية التالية:

برنامـــــــــج العـــــــــــــــــــــــــــدل	
البرامج الفرعية	الهياكل المتدخلة
ب.ف.1.1 –الإشراف المركزي للعدل	– محكمة التعقيب (1) – الإدارة العامة للشؤون القضائية –المعهد الأعلى للقضاء (1) –المعهد الأعلى للمحاماة (1)
ب.ف.1.2–الإشراف الجهوي للعدل (15)	– محاكم الاستئناف (16) – المحاكم الابتدائية (28) – محاكم الناحية (87) – المحكمة العقارية وفروعها (18)

2.أهداف ومؤشّرات قيس الأداء الخاصّة بالبرنامج:

1.2: تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج:

تم تحديد هدفين استراتيجيين يساهمان بصفة مباشرة في تحقيق السياسة العمومية للبرنامج. كما تمّ ضبط عدد من المؤشرات الاستراتيجية لقيس نتيجة تحقيق كل هدف. وتتمثل هذه الأهداف في التالـي:

- الهدف1-1: ضمان خدمات قضائية ذات جودة:

تمّ اختيار هذا الهدف الاستراتيجي باعتباره يساهم بصفة مباشرة في تحقيق أهداف السياسة العامة للبرنامج التي ترمي أساسا إلى توفير خدمات قضائية ذات جودة للمواطنين تسمح بالتسريع في البتّ في جميع أنواع القضايا بكافة المحاكم بمختلف درجاتها (القضايا الجزائية، القضايا المدنية والقضايا العقارية...) لإيصال الحقوق إلى أصحابها في آجال معقولة فضلا على أنّ ذلك يساهم في تحسين مناخ الاستثمار.

- **تقديم المؤشرات:**

✓ **المؤشّر** 1.1.1: نسبة فصل القضايا في المادة الجزائية:

تكتسي القضايا الجزائية المنشورة لدى مختلف الدّوائر في طور المحاكمة أهميّة بالغة باعتبار أنّ البتّ فيها يمكن من إيصال الحقوق إلى أصحابها وعدم إفلات الجناة من العقاب. وكلما تمّ فصل ذلك النّوع من القضايا في آجال معقولة إلا وتعدّ العدالة ناجزة وزادت ثقة الناس فيها. يتمثل هذا المؤشر في متابعة نشاط مختلف الدوائر الجزائية بكافة المحاكم الابتدائية (جناحية وجنائية) وذلك من خلال نسق فصلها للقضايا للوقوف على مواطن الخلل والتدخّل، عند الاقتضاء، لتحسين أدائها.

- **إنجازات وتقديرات المؤشّر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر: 1-1-1: نسبة فصل القضايا في المادة الجزائية	%	68.4	69	70	71	72

- **تحليل وتوضيح تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات:**

يعتبر هذا المؤشر هاما للتقليص في الزمن القضائي في المادّة الجزائية بالمحاكم الابتدائية. ولتحقيق ذلك يتجه العمل على توفير الإطار القضائي والإداري اللازم خاصّة في المحاكم التي تشكو من النقص بعد مقارنتها بالمعدلات الوطنية للبتّ في هذه القضايا على مستوى الدوائر الجزائية، بالإضافة إلى توحيد إجراءات العمل وتكوين المختصين في المجال. وقد بلغت نسبة الفصل خلال سنة 2021 69% وسيتم العمل لتسجيل فصل أكبر عدد ممكن من القضايا من مجموع القضايا المنشورة بالدّوائر الجزائية وبالتالي تقليص مخزون القضايا الجزائية وذلك بالترفيع في نسبة الفصل من 68.4% خلال سنة 2020 إلى 72 % خلال سنة 2024.

ويرتبط هذا المؤشر بالتقليص قدر الإمكان في الزمن القضائي الذي يستغرقه البتّ في القضايا في طور النيابة العمومية والتحقيق، لذلك تمّ العمل على متابعة مؤشرين وسيطين وهما:

- نسبة فصل الملفات لدى النيابة العمومية.
- نسبة فصل القضايا في طور التحقيق.

✓ **المؤشّر** 2.1.1: نسبة فصل القضايا في المادّة المدنية:

تمثل نسبة فصل القضايا في المادّة المدنية مجموع القضايا المدنية المفصولة بالمحاكم خلال السنة بالمقارنة مع جملة القضايا المدنية المنشورة. ويهدف هذا المؤشر لتقليص الزمن القضائي في المادة المدنية بالنسبة لمختلف درجات التقاضي بجميع محاكم الجمهورية وذلك للحدّ من طول نشر ذلك النوع من القضايا والبتّ فيها في أسرع الآجال خاصّة لما تمثله تلك القضايا من أهمية على حقوق ومصالح المتقاضين.

▪ **إنجازات وتقديرات المؤشّر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر: 1-1-2: نسبة فصل القضايا في المادّة المدنية	%	67.8	68	70	72	75

▪ **تحليل وتوضيح تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات:**

يتبين من خلال تحليل المعطيات أن سير القضايا المدنية بالشّكل المطلوب يستوجب توفّر الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة لذلك، إذ سيتم العمل على توفير الإطار البشري اللازم في المحاكم التي تشكو من النقص بعد مقارنتها بالمعدلات الوطنية بالمحاكم، بالإضافة إلى توحيد إجراءات العمل وتكوين المختصين في المجال خاصّة وأنّ ذلك النّوع من القضايا يمسّ بشكل مباشر المصالح الاجتماعية والاقتصادية للمتقاضين بمختلف أنواعهم.

ويطمح البرنامج إلى التقليص مخزون القضايا المدنية بالمحاكم وذلك بالترفيع في نسبة الفصل من 67.8 % خلال سنة 2020 إلى 75 % خلال سنة 2024. وهي نسبة معقولة وتختلف بين المحاكم.

✓ **المؤشّر 3.1.1:** نسبة فصل القضايا في المادّة العقارية:

يتمثل هذا المؤشّر في قدرة المحكمة العقارية وفروعها في البتّ في القضايا المنشورة لديها خلال السنة قضائية. وهو يمثل مجموع القضايا العقارية المفصولة خلال السنة بالمقارنة مع جملة القضايا العقارية المنشورة. وتكتسي نسبة فصل القضايا في المادة العقارية أهمية كبرى في حل النزاعات العقارية واستقرار وضعياتها وبالتالي المساهمة في دفع عجلة الاستثمار وبعث المشاريع.

- **إنجازات وتقديرات المؤشّر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر: 1-1-3: نسبة فصل القضايا في المادّة العقارية	%	96.19	95	96	96.5	97

- **تحليل وتوضيح تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات:**

إنّ العدد الجملي للقضايا العقارية المفصولة يمثل نتيجة إيجابية بالنظر إلى قلة إمكانيات المحكمة العقارية وللظروف الوبائية التي مرت بها البلاد نتيجة تفشي فيروس كورونا والتي حتمت توقف المحكمة العقارية وفروعها عن العمل لمدة فاقت الشهرين حيث تعثرت أعمال المسح الإجباري في السنوات السابقة وتوقفت أعمال لجان المسح بالكامل في بعض المناطق وكذلك الأبحاث العينية التي يجريها القضاة المقررون في دوائر التسجيل المسحي. لذلك يتجه العمل على توفير الإطار البشري اللازم في المحكمة العقارية وفروعها وتمكينها من وسائل العمل الضرورية، بالإضافة إلى توحيد الإجراءات الإدارية وتكوين المختصين في المجال. وسيتم العمل على الترفيع في نسبة فصل القضايا العقارية بالمقارنة مع جملة القضايا المنشورة وذلك بهدف الوصول إلى تحقيق نسبة فصل تقدر بـ 97 % خلال سنة 2024.

✓ **المؤشّر** 4.1.1: نسبة تنفيذ الأحكام الجزائية:

يهدف هذا المؤشّر إلى الرفع أقصى ما يمكن في نسبة تنفيذ الأحكام الجزائية بمختلف المحاكم لتحقيق الجدوى من صدورها لإنفاذ القانون بإيصال الحقوق إلى أصحابها وعدم إفلات الجناة من العقاب.

- **إنجازات وتقديرات المؤشّر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر: 1-1-4: نسبة تنفيذ الأحكام الجزائية	%	53	53.5	55	57	60

- **تحليل وتوضيح تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات:**

تمّ اختيار هذا المؤشر باعتبار أهميته في متابعة درجة تنفيذ الأحكام القضائية الجزائية وتحقيق الغايات المرجوة من ذلك في عدالة ناجزة وعدم الإفلات من العقاب لضمان السلم الاجتماعية، علاوة على أنّ تنفيذ تلك الأحكام يكتسي أهمية كبرى في دعم مداخيل ميزانية الدولة (عائدات الخطايا) وسيتمّ العمل على الترفيع في نسبة تنفيذ الأحكام في السنة بالمقارنة مع جملة القضايا المنشورة وذلك بهدف الوصول إلى تحقيق نسبة فصل تقدر بـ 60% خلال سنة 2024.

✓ **المؤشّر** 5.1.1: نسبة الأحكام التي تمّ إقرارها نهائيا في طور الاستئناف:

تتمثل نسبة الأحكام التي تمّ إقرارها نهائيا في طور الاستئناف في عدد القضايا التي تمّ إقرارها نهائيا في مرحلة الاستئناف بالمقارنة مع مجموع عدد القضايا المستأنفة من المحاكم الابتدائية. يهدف هذا المؤشّر إلى تقييم جودة وقيس نوعية الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية ومدى تطابقها مع الأحكام الاستئنافية والعمل على تحسينها من خلال دعم قدرات القضاة في جميع الاختصاصات.

- **إنجازات وتقديرات المؤشّر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر: 1-1-5: نسبة الأحكام الابتدائية التي يتمّ إقرارها نهائيا في طور الاستئناف	%	45.66	50	53	55	57

- **تحليل وتوضيح تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات:**

من خلال تحليل المعطيات يتبين نسبة إقرار الأحكام الابتدائية في محاكم الاستئناف تناهز 45.66 % وهي نسبة مقبولة عموما تعكس نوعية الأحكام الصادرة. وتختلف هذه النسب حسب المحاكم والمواد. ولتحسين هذه النسب يجب العمل على تحسين جودة تكوين القاضي والعمل على تمكينه من التكوين المستمر والتكوين التخصصي قصد تحسين جودة الأحكام ونيل ثقة المتقاضي. تطمح مصالحنا إلى الترفيع في نسبة إقرار الأحكام الابتدائية لتبلغ 57 % خلال سنة 2024 من جملة الأحكام المستأنفة.

الهدف 1-2: تيسير النفاذ إلى العدالة:

تمّ اختيار هذا الهدف ضمن استراتيجية الوزارة التي ستعمل عليها خلال سنة 2022 وذلك لمتابعة مدى تقدّم برامج إحداثات المحاكم والدّوائر المتخصّصة ومساهمتها في تقريب العدالة من المواطنين وكذلك الخدمات المتاحة بمختلف وسائل الاتصال التي توفر للمواطن النفاذ إلى مختلف الخدمات والمعلومات القانونية التي تمكن المواطن من الحصول على المعلومات ذات العلاقة بالعدالة والاستشارة المطلوبة فضلا للمساعدة القانونية والقضائية التي تقدّم إليه وخاصة إلى الفئات الضعيفة من خلال الإعانة العدلية.

- **تقديم المؤشرات:**

✓ **المؤشّر 1.2.1:** عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد:

مؤشر عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد يمثل عدد الخدمات التي سيتم انجازها وتوفيرها من المنظومات الإعلامية طبقا لنسبة الاستغلال السنوية المبرمجة للمحاكم. ويهدف هذا المؤشّر إلى تدعيم بوابة الوزارة بربطها بالمنظومات الإعلامية قصد توفير بعض الخدمات عن بعد لفائدة المتقاضين ومساعدي القضاء على مراحل.

- **إنجازات وتقديرات المؤشّر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر: 1-2-1: عدد الخدمات القضائية المتوفّرة عن بعد	عدد	5	6	7	8	10

- **تحليل وتوضيح تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات:**

لا يمكن تيسير النفاذ إلى العدالة دون رقمنة القضاء لإضفاء الشفافية اللازمة وتوفير خدمات قضائية عن بعد لفائدة المتقاضين وجميع المتدخلين لحماية الملفات وربح الوقت والتقليص من الاكتظاظ داخل المحاكم. لهذا السبب تم اختيار هذا المؤشر. وستعمل مصالح الوزارة على الترفيع في عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد لتبلغ سنة 2024، 10 خدمات. حيث تم إلى اليوم توفير 5 خدمات وهي:

- خدمة الاسترشاد عن القضايا للمتقاضين
- خدمة الاسترشاد عن القضايا للمحامين
- خدمة فقه القضاء
- خدمة الترسيم في مناظرات الانتداب بوزارة العدل
- خدمة استخراج الاستدعاءات لمناظرة انتداب القضاة.

✓ **المؤشّر 2.2.1:** نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية:

يمكن مؤشر نسبة الاستجابة لمطالب الاعانة العدلية من قيس مدى تكفل الدولة بتقديم المساعدة القضائية للمتقاضين محدودي الإمكانيات المادية والفئات الهشة حتى تمكنهم من النفاذ الى عدالة دون تمييز.

- **إنجازات وتقديرات المؤشّر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر: 1-2-2: نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية	%	70	70.5	71	71.5	72

- **تحليل وتوضيح تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات:**

بلغت نسبة الاستجابة لمطالب الاعانة العدلية 70 % خلال سنة 2020 من جملة المطالب المقدمة وسيتم العمل على متابعة نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية خاصة بعد تفعيل وجوبية منح الإعانة العدلية لضحايا العنف ضد المرأة بداية من شهر مارس 2021 لتحقيق بحلول سنة 2024 نسبة 72 %من جملة المطالب المقدمة. وذلك لضمان حق التقاضي لكل الطبقات الاجتماعية دون تمييز.

✓ **المؤشّر 3.2.1: عدد القضايا الواردة والمتعلقة بمكافحة العنف ضدّ المرأة:**

يتمثل هذا المؤشّر في متابعة نفاذ المرأة إلى العدالة من خلال مقارنة عدد القضايا التي ترفعها في علاقة بالعنف الذي تتعرّض له (جرائم العنف الزوجي – العنف الجنسي – العنف الشديد – تشويه بالوجه) بعدد القضايا الجزائية المقدّمة ومدى تطوره عبر السنوات.

وهو يبرز مجهودات الدولة في مكافحة العنف ضد المرأة وتكريس المساواة بين النوع الاجتماعي بصفة عامة وبين الرجل والمرأة بصفة خاصة، حيث لوحظ أن الخصوصية الاجتماعية والعقائدية للمرأة التونسية تجعلها تعزف عن التظلم لدى القضاء عند تعرضها للعنف بمختلف أشكاله. لذلك استعملت الدولة العديد من الآليات للحد من هذه الظاهرة. عملا بأحكام الفصول 10، 24، 25، 26، 27، 29 و39 من القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 الذي يلزم وزارة العدل بوضع برامج متكاملة حول مكافحة العنف ضد المرأة في التدريس والتكوين في المؤسسات الراجعة إليها بالنظر.

- **إنجازات وتقديرات المؤشّر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر: 1-2-3: تطوّر عدد القضايا الواردة والمتعلّقة بمكافحة العنف ضدّ المرأة	عدد	3941	4000	4200	4500	4700

- **تحليل وتوضيح تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات:**

شهدت عدد القضايا الواردة والمتعلقة بمكافحة العنف ضدّ المرأة تطور خلال سنة 2021لتبلغ 4000 قضية ومن المتوقع ان تتطور إلى 4700 في غضون 2024. وهو ما يستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة وتوفير الخدمات والمؤسسات تطوير طرق التعاطي مع شكاوى وقضايا العنف ضد المرأة.

2.2: تقديم أنشطة البرنامج وعلاقتها بأهداف ومؤشّرات الأداء:

جدول عدد6:

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج العدل

بحساب الألف دينار

البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة (تحديدها بصفة مقتضبة ،ليست مهام كل هيكل أو إدارة)
البرنامج ع	الهدف 1-1 ضمان خدمات قضائية ذات جودة	**المؤشر1-1-1:** نسبة فصل القضايا في طور المجلس الجزائي.	**- تنظيم مرفق العدالة على المستوى الجهوي**	7425	- دعم كتابة الدوائر الجزائية بالإطار الإداري اللازم - دعم الدوائر الجزائية بقضاة وإضافة دوائر أخرى - دعم النيابة بالإطار القضائي اللازم
		المؤشر1-1-2: نسبة فصل القضايا في المادّة المدنية.	**- إدارة وقيادة مرفق العدالة**	307927	- دعم كتابة الدوائر المدنية بالإطار الإداري اللازم - دعم الدوائر المدنية

				بقضاة وإضافة دوائر أخرى – دعم كتابة مكاتب التحقيق بخصوص النشاط الإداري – فتح مكاتب تحقيق جديدة – دعم الإطار الإداري على مستوى الضبط والتخزين	
		المؤشر1-1-3: نسبة فصل القضايا في المادّة العقارية	**– التكوين**		3145
		المؤشر1-1-4: نسبة تنفيذ الأحكام الجزائية		– دعم كتابة أقسام التنفيذ بالإطار الإداري الضروري	
		المؤشر 1-1-5: نسبة الأحكام التي تمّ إقرارها نهائيا في طور الاستئناف		– دعم برامج التكوين المستمر التخصّصي للقضاة	
الهدف 1-2 تيسير النفاذ إلى العدالة		**المؤشر: 1-2-1:** عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد	**– إدارة وقيادة مرفق العدالة**	– وضع التصوّرات لأنواع الخدمات التي بإمكانها تقديم المساعدة القانونية والقضائية للجميع	350080
		المؤشر1-2-2: نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية		– التعريف بالخدمة وتسهيل النفاذ إليها – تحسين نفاذ الفئات المعنية إلى الخدمة	
		المؤشر: 3.2.1: تطوّر عدد القضايا الواردة والمتعلّقة بمكافحة العنف ضدّ المرأة		– دعم المواقع والخدمات ذات العلاقة بالاختصاص (عنف ضد المرأة) بالإطارين القضائي والإداري	

3.إطار نفقات برنامج العدل متوسّط المدى 2022-2024:

جدول عدد7:

إطار النفقات متوسّط المدى (2022-2024)

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	283 472	291 000	333 500	343 839	373 750
نفقات التسيير	10 443	10 678	9 650	9 950	10 250
نفقات التدخلات	6 026	6 230	2 500	3 500	3 200
نفقات الاستثمار	21 544	15 000	15 000	18 500	18 500
نفقات العمليات المالية	0	0			
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**321 485**	**322 908**	**360 650**	**375 789**	**405 700**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	321 585	**323 008**	**360 750**	**375 889**	**405 800**

بخصوص تحديد إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024) اقترحت مصالح وزارة المالية نسبة زيادة سنوية في حدود 3% خلال سنوات القادمة بالنسبة لنفقات التسيير في حين يتم تحديد نفقات التأجير حسب خصوصية القطاع والتغييرات الناتجة عن الزيادة قي الأجور والترقيات والانتدابات الخصوصية، لتبلغ ميزانية البرنامج 405,800 مليون دينار خلال سنة 2024 وهي نسبة ضعيفة يصعب أن تغطي الاحتياجات الحقيقية للبرنامج باعتبار والإحداثات الجديدة المبرمجة بالإضافة إلى ارتفاع حجم العمل وبرمجة العديد من المشاريع الجديدة مثل بناء مقر جديد للمحكمة الابتدائية بتونس.

البرنامج عدد 2: برنامــج السجون والإصلاح

يرأس البرنامج السيد الياس الزلاق رئيس الهيئة العامة للسجون والإصلاح بداية من جانفي 2020 الى غاية جوان 2021.

1-تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1-استراتيجية البرنامج:

تندرج استراتيجية مهمة برنامج السجون والإصلاح في إطار البرنامج الاستراتيجي العام لمهمة العدل الذي تم من خلاله تحديد التوجهات العامة وأولويات الإصلاح في قطاع العدل بتونس. وذلك بعد التشاور مع الأطراف المتدخلة في المجال.

وترتكز الرؤية الاستراتيجية لبرنامج السجون والإصلاح على أربعة محاور تتعلق أساسا بـ:

1. **تحسين ظروف إقامة المودعين.**
2. **تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم والمساهمة في الحد من ظاهرة العود.**
3. **السعي إلى تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية.**
4. **تحسين ظروف عمل الأعوان والرفع من مهاراتهم وقدراتهم.**

وفي هذا الإطار يطمح برنامج السجون والإصلاح للتحسين المستمر لظروف المودعين على مستوى تهيئة الفضاءات واحترام معايير النظافة والصحة والتغذية السليمة إضافة إلى الإحاطة النفسية والتربوية والترفيهية كما سعى البرنامج بالتعاون مع كل الأطراف المتدخلة لتمكين المودعين من المهارات المهنية الكفيلة بالمساعدة على إعادة إدماجهم في الحياة

الاجتماعية والاقتصادية عند انتهاء مدة الإيداع بما يساهم في تقليص نسبة العود ونجاعة المنظومة الجزائية لمهمة العدل. ويعمل البرنامج أيضا على تعزيز تأمين الوحدات السجنية للتوقي من المخاطر والتهديدات بمختلف أنواعها.

وتتجسّم الرؤية الإستراتيجية في ثلاث أولويات، تستجيب لأهم التحديات المطروحة والمتمثلة في:

- الحد من الاكتظاظ في الوحدات السجنية،
- تأهيل المودعين لتسهيل إعادة إدماجهم في المجتمع
- تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية.

تولي الهيئة العامة للسجون والإصلاح أهمية بالغة لتحسين ظروف إقامة السجين لما لها من انعكاس إيجابي على سلوكه وعلى علاقته بالعاملين بالمؤسسة السجنية خلال فترة قضاء العقوبة المسلطة عليه وذلك في إطار الاحترام المتبادل وتطبيق القوانين، وهي عوامل تساهم في تأمين حسن التصرف في السجين من خلال المتابعة الدائمة والعملية.

ويشتمل برنامج الهيئة العامة للسجون والإصلاح على إحداث سجون جديدة لتعويض المتخلي عنها وتأهيل وتهيئة سجون أخرى طبقا للمعايير الدولية. وسيساهم هذا البرنامج في الرفع من طاقة الاستيعاب وتوفير ظروف إقامة طيبة تستجيب للمعايير الدولية.

كما أن تأهيل المساجين وإعادة إدماجهم في المجتمع عملية تمرّ أساسا عبر التكوين والتشغيل وهي أهمّ حلقة في الاستراتيجيات العامة لبرنامج السجون والإصلاح كما أنها تساهم في الحد من تفاقم ظاهرة العود وإيجاد فرص للمساجين لإدماجهم من جديد ضمن النسيج الاجتماعي والاقتصادي مع الحرص على أن تكون ظروف التكوين نفسها المعتمدة بمراكز التكوين التابعة لوزارة التكوين المهني والتشغيل ومراكز التكوين الخاصة.

وفي ظل تنامي المخاطر والتهديدات الموجهة للوحدات السجنية والإصلاحية فإن تأمين هذه الوحدات أصبح هاجسا وضرورة ملحة خاصة مع تنامي ظاهرة الإرهاب.

وأمام ما تشهده المؤسسات السجنية من اكتظاظ، وفي غياب فضاءات إضافية جاهزة لإيواء المساجين، يكمن الحل في توفير الآليات ذات الجدوى والمتوجه اعتمادها لحراسة

ومراقبة المساجين، والعمل على استعمالها بصفة جدية ضمن الممارسات اليومية واستنباط الحلول البديلة.

وللإعداد الجيد للموارد البشرية التي تمثل العنصر الرئيسي في تحقيق الرؤية الإستراتيجية يولي البرنامج أهمية قصوى لتحسين ظروف عمل الأعوان والرفع من مهاراتهم وقدراتهم ودعم مكتسباتهم المهنية للقيام بمهامهم على أحسن وجه وبحرفية متميزة وفي إطار احترام القوانين، إضافة لتوفير الإحاطة الاجتماعية لهم بحكم خصوصية العمل بالفضاءات المغلقة مع المودعين وما لها من تأثيرات مباشرة على نفسية العون.

كما تأخذ الرؤيا الإستراتيجية للبرنامج بعين الاعتبار تداعيات وتأثيرات وباء فيروس كورونا بالحرص على احترام البرتوكولات الصحية لضمان سلامة المودعين والأعوان.

وفي إطار العمل على ما جاء في منشور رئيس الحكومة عدد 12 المؤرخ في 10 جوان 2021 والمتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2022 وتطبيق مقتضيات القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية وخاصة فيما يتعلق بضرورة الأخذ بعين الاعتبار بمقاربة النوع الاجتماعي من خلال المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال، فإن نسبة المرأة العاملة في سلك السجون والإصلاح تمثل 12,14 من المجموع العام للموظفين البالغ 9608 موظف.

أما فيما يخصّ النساء المتمتعين بخطة وظيفية فإن النسبة المسجلة تبلغ 9,15 %من مجموع الموظفين المتمتعين بخطط وظيفية والمتمثلة في عدد 448 خطة، وتقدر نسبة النساء المتمتعين بخطط وظيفية مقارنة بالعدد الجملي للنساء المنتمين إلى سلك السجون والإصلاح بـ 3,52% **(ملحق عدد2)**.

2.1: خارطة البرنامج:

2- أهداف ومؤشّرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج:

في إطار مزيد تحسين جودة وفاعلية برنامج السّجون والإصلاح، تمّ اعتماد الأهداف الإستراتيجية كما يلي:

- ✓ **الهدف01: تعزيز حقوق المودعين ورفاههم.**
- ✓ **الهدف02: خلق فرص لإدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة العود.**
- 1. **الهدف03: تحديث أمن المؤسّسات السجنية والإصلاحية والرفع من أداء ومردودية الموظفين.**

▪ **الهدف 2-1: تعزيز حقوق المودعين ورفاههم:**

رغم ما تشهده ظروف الإقامة في المؤسسات السجنية والإصلاحية من تطور وما يتمتع به المودع من إحاطة نفسية وصحية واجتماعية فإنّ العزم راسخ على مزيد تحسين ظروف هذه الفئة الاجتماعية. حيث تعمل الدولة التونسية على تكريس مقاربة الشمولية لحقوق

الإنسان باعتبارها حقوقا مكفولة لجميع الفئات بمنأى عن الإقصاء والتهميش إذ لا مجال لحرمان أي شريحة أو أي فرد من المجتمع من الرعاية والعناية.

بحيث، تمّ اختيار هذا الهدف قصد تحسين ظروف الإيداع في إطار احترام حقوق الإنسان.

- **تقديم المؤشرات:**

✓ المؤشّر 1.1.2: المساحة المخصّصة لكلّ مودع:

يرمي هذا المؤشّر إلى إحداث سجون جديدة وتأهيل وتهيئة سجون أخرى طبقا للمعايير الدولية.

- إنجازات وتقديرات المؤشّر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
الهدف 1.2	تعزيز حقوق المودعين ورفاههم					
المؤشر: 2-1-1: المساحة المخصّصة لكلّ مودع	$م^2$	3.10	3.27	3.27	3.41	3.54

- ***تحليل وتوضيح تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات***

يتعلق المؤشر بالمساحة المخصصة لكل سجين بالوحدة السجنية والتي لها انعكاس مباشر على ظروف الإقامة حيث تسعى الـ هيئة العامة للسّجون والإصلاح للترفيع في هذه المساحة ببناء وتوسعة وحدات سجنية طبقا للمعايير الدولية وحسب الإمكانيات المتوفرة ويعود إرتفاع هذه النسبة من 3.06 في سنة 2020 إلى 3.27 في سنة 2021 إلى إنتهاء أشغال المشاريع المتواصلة والتي تخص سجون أوذنة، المسعدين، بلي، الهوارب والمنستير خلال سنة 2021 كما سيتم برمجة بناء وحدات سجنية جديدة خلال سنتي 2023 و2024.

- **الهدف 2-2: خلق فرص لإدماج المودعين والحدّ من ظاهرة العود:**

تمّ اختيار هذا الهدف قصد تدعيم وتطوير برامج تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم في المجتمع وفي الدورة الاقتصادية للبلاد والتقليص من ظاهرة العود بالإضافة لتحسين ظروف الإقامة في إطار احترام حقوق الإنسان. فالهيئة العامة للسجون والإصلاح على وعي تامّ بالدور الهام الذي يقع على عاتقها في مجال الإصلاح والرعاية التي يحتاجها

المودعين وتنفيذ برامج تعليمية وتكوينية لفائدتهم، وممّا لاشك فيه أنّ برامج تدريب وتأهيل وتشغيل المودعين تلعب دورا رئيسيا في إنجاح هذه السياسة الإصلاحية، فالاهتمام الذي توليه الدولة لشؤون المودعين منذ إيداعهم السجن وحتى ما بعد الإفراج عنهم، يشمل كافة أنواع الدعم المادي والمعنوي والتشغيل والتدريب على بعض الحرف والمهن وتكنولوجيات المعلومات التي تتناسب وقدراتهم وميولاتهم تحضيرا لهم لممارسة حياة طبيعية في مجتمعهم ومساعدتهم على تخطي العقبات نحو حياة كريمة جديدة بعد خروجهم من السجن.

ومن البرامج الإصلاحية ذات الأهمية التي توجه للمودعين أثناء إقامتهم بالمؤسسات العقابية والإصلاحية، برامج التأهيل والتكوين على بعض الحرف والمهن والتي يتمّ على إثرها تمكين المودعين من شهادة مؤهل مهني من وزارة التكوين والتشغيل وهو ما يساعدهم على إعادة إدماجهم في المجتمع وفي الحياة الاقتصادية. وبالإضافة لذلك فإن بعض المؤسسات السجنية والإصلاحية تتوفر بها ورشات إنتاج وضيعات فلاحية تمكن من تشغيل المساجين في جملة من الاختصاصات وتسعى الهيئة العامة للسجون والإصلاح إلى الترفيع في طاقة التشغيل وذلك بإحداث فضاءات وتهيئة وتوسيع الموجود وتجهيزها بالمعدات والتجهيزات الضرورية.

كما أن الأطفال الجانحين تمّ إفرادهم ببرامج خاصّة نظرا لهشاشة هذه الفئة من المودعين وتتمثل خاصة في وضع مسالك لإعادة إدماجهم وهذه الإجراءات تتطلب مزيد الدعم وخاصة توفير الظروف والإمكانيات اللازمة لتركيزها حفاظا على الأطفال وعلى المجتمع بصفة عامة.

- **تقديم المؤشرات:**

تم اعتماد 3 مؤشرات وهي على التوالي:

✓ المؤشّر 1.2.2: نسبة المودعين المنتفعين ببرنامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي:

يهدف هذا المؤشّر إلى تكوين المساجين لإعادة إدماجهم.

- **إنجازات وتقديرات المؤشّر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر: 2-2-1: نسبة المودعين المنتفعين ببرنامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي	%	18,56	21	23	25	28

- ***تحليل وتوضيح تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات***

تكوين المساجين وتمكينهم من المشاركة في برامج التأهيل عنصر أساسي في مساهمة الهيئة العامة للسّجون والإصلاح في إعادة إدماجهم في النسيج الاقتصادي وهو موضوع هذا المؤشر الذي نعمل على تدعيمه نظرا للنتائج المباشرة الموجهة للفئة المستهدفة (المساجين). سجلت نسبة إنجاز هذا المؤشر خلال سنة 2021 تطورا مقارنة بنسبة الإنجاز لسنة 2020 ويعود هذا للترفيع في عدد الورشات وعدد الاختصاصات المركزة بالوحدات السجنية والترفيع في عدد الوحدات المحتضنة لبرنامج التكوين والتأهيل.

✓ المؤشّر 2.2.2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي:

يهدف هذا المؤشّر إلى تشغيل المساجين وخلق فرص لإدماجهم.

- إنجازات وتقديرات المؤشّر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر: 2-2-2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي	%	53.45	55	60	65	70

- ***تحليل وتوضيح تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات***

نلاحظ ارتفاعا في نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي مقارنتا بإنجازات سنة 2020 ويعود هذا لحرص الهيئة العامة للسّجون والإصلاح بهياكلها المركزية والميدانية على تمكين أكبر عدد ممكن من المودعين للعمل في هذه المجالات وتمكينهم من مقابل مادي بالإضافة لتخفيف عبء الإيداع والإقامة بالسجن إلى حين استكمال مدة العقوبة،

هذا ونستشرف في المستقبل تنقيح النص القانوني لتشغيل المساجين للترفيع في العدد وفي قيمة الأجر اليومي.

✓ المؤشّر 3.2.2: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج:

يهدف هذا المؤشّر إلى الإحاطة بالأطفال الجانحين لإعادة إدماجهم.

- إنجازات وتقديرات المؤشّر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر: 2-2-3: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج	%	0	15	20	25	30

- ***تحليل وتوضيح تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات***

يتعلق المؤشر بنسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج وفي هذا الإطار تسعى الهيئة العامة للسّجون والإصلاح لتحيين وتدعيم الاتفاقيات المبرمة مع وزارة الشؤون الاجتماعية وتدعيم آليات التعاون مع وزارة التكوين المهني والتشغيل والوكالات الراجعة لها بالنظر كما تعمل لربط الصلة مع المؤسسات لإيجاد عقود تدريب مهني للأطفال.

نلاحظ أنّ نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج حسب إنجازات 2020 تبلغ 0% ويعود هذا لتوقف العمل ببرنامج إدماج الأطفال المغادرين لمراكز الإصلاح طيلة سنة 2020 لغرض تحيين دليل إجراءات التصرف في الاعتماد المخصص لتمويل البرنامج المذكور طبقا للأمر عدد 542 لسنة 2019 والمتعلق بضبط برامج الصندوق الوطني للتشغيل وشروط وصيغ الانتفاع بها، وسيتمّ استئناف العمل بعد تحيين الدليل المذكور خلال السنوات القادمة.

- **الهدف 2-3: تحديث أمن المؤسّسات السجنية والإصلاحية:**

في ظلّ تنامي التهديدات والمخاطر التي تهدّد أمن الوحدات السجنية والإصلاحية بالإضافة إلى ارتفاع عدد المودعين من أجل القضايا الإرهابية وما يتطلبه ذلك من استعدادات واحتياطات أمنية فإنّ دعم تأمين هذه الوحدات يكتسي أهمية بالغة ويتطلب توفير

البنية التحتية والمعدات والتجهيزات الأمنية اللازمة لتحقيق "مؤسسات آمنة ومؤمنة". وتمّ اختيار هذا الهدف قصد دعم تأمين المؤسسات السجنية والإصلاحية.

- **تقديم المؤشرات:**

✓ المؤشّر 1.3.2: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية:

يهدف هذا المؤشّر إلى السّعي لتأمين الوحدات من المخاطر والتهديدات.

- **إنجازات وتقديرات المؤشّر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر: 2-3-1: نسبة تأمين الوحدات السّجنية والإصلاحية	%	46	70	75	80	85

- ***تحليل وتوضيح تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات***

يعود الإرتفاع في تقديرات هذا المؤشر لإنجاز العديد من الصفقات المتعلقة بإقتناء تجهيزات خاصة والتي تتمثل في معدات أمنية وذلك لتعزيز الوحدات السجنية والإصلاحية بأسلحة لتدعيم القوة النارية وتجهيزها بمعدات مراقبة بصرية والتي ستشمل مختلف المؤسسات السجنية والإصلاحية إضافة إلى تفعيل منظومة التفتيش وإعتماد أجهزة كشف المعادن.

2.2: تقديم أنشطة البرنامج وعلاقتها بأهداف ومؤشّرات الأداء:

جدول عدد8:

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج السجون والإصلاح

بحساب الألف دينار

البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة (تحديدها بصفة مقتضبة ،ليست مهام كل هيكل أو إدارة)
برنامج السّجون والإصلاح	الهدف 2-1 تعزيز حقوق المودعين ورقابتهم	**المؤشـــــــر 2-1-1:** المساحة المخصّصة لكلّ مودع	- قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح	42357	-تقليص عدد المساجين بالغرف كلما أمكن ذلك. -تسليم أثاث المساجين إلى أهاليهم مما سيوفر أكثر مساحات بالغرف السجنية. -تفعيل آلية التصنيف وإعادة التصنيف.
			- تنفيذ سياسة السجون والإصلاح	224603	
	الهدف 2-2 خلق فرص لإدماج المودعين والحدّ من ظاهرة العود	**المؤشر2-2-1:** نسبة المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي	قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح	1453	- إبرام اتفاقيات مع الهياكل العمومية للتكوين وتدعيم الاتفاقيات السارية المفعول
		المؤشر2-2-2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي	قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح	922	-مراجعة القرار الوزاري المتعلق بتشغيل المساجين من حيث الشروط وبما يتيح الترفيع في هذه النسب. - إبرام اتفاقيات تشغيل المساجين مع الهياكل العمومية وخاصة البلديات.
		المؤشر2-2-3: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج	تنفيذ سياسة السجون والإصلاح	19762	- التنسيق مع وزارتي التشغيل والتكوين المهني والشؤون الاجتماعية لتدعيم برامج الإدماج بعد الإفراج.

	الهدف 3-2 تحديث أمن المؤسّسات السجنية والإصلاحية	**المؤشر2-3-1:** نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية	- قيادة وتأهيل قطاع السجون والإصلاح - تنفيذ سياسة السجون والإصلاح	12150	تدعيم المخططات الأمنية بالوحدات السجنية والإصلاحية وتطويرها. - التوظيف الأمثل للموارد البشرية على مستوى تأمين الوحدات.

3. إطار نفقات برنامج السّجون والإصلاح متوسّط المدى 2022-2024:

جدول عدد9:إطار النفقات متوسّط المدى (2022-2024)

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	298 356	343 000	370 370	375 000	390 410
نفقات التسيير	45 550	40 700	42 000	43 200	44 000
نفقات التدخلات	1 193	1 000	1 000	1 140	1 150
نفقات الإستثمار	31 999	25 000	25 000	26 000	27 000
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**377 098**	**409 700**	**438 370**	**445 340**	**462 560**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**382 098**	**415 700**	**444 370**	**451 340**	**468 560**

تم تخصيص إعتمادات لسنة 2022 بما قيمته 444,370 م.د أي بنسبة زيادة قدرها 6,9 %

وهي نسبة ضعيفة يصعب بها تغطية المصاريف الضرورية لتسيير المؤسسات وكذلك لتوفير الإعتمادات اللازمة للمشاريع التي هي بصدد الإنجاز والمشاريع الجديدة التي تندرج في إطار الأنشطة الخاصة بمختلف المؤشرات وقد تم الأخذ بعين الاعتبار التكاليف وارتفاع الأسعار بالإضافة إلى كتلة الأجور.

وبالنسبة لسنتي 2023 و2024 فقد تم تخصيص نسبة زيادة في حدود 3 % .

البرنامج 9: برنامــج القيادة والمساندة

يرأس برنامج القيادة والمساندة السيد بلقاسم السماعيلي المدير العام للمصالح المشتركة بداية من 01جانفي 2020.

1-تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1-إستراتيجية البرنامج:

تتمثل استراتيجية برنامج القيادة والمساندة في تقديم الدعم المادي والبشري واللّوجستي والتقني لبرنامجي العدل والسجون والإصلاح قصد المساهمة في تحقيق السياسات العمومية للبرنامجين ودعمها في تحقيق الأهداف ومؤشرات الأداء. بالإضافة إلى ذلك، يضمن برنامج القيادة والمساندة السهر على ديمومة الميزانية ويعمل على التنسيق مع البرامج العملياتية بهدف ترشيد التصرف في الموارد المخصصة للمهمة مع تحسين فاعلية برنامج القيادة والمساندة.

وقد اتسمت منهجية العمل المتبعة في إطار برنامج القيادة والمساندة بطابعها التشاركي وتفويض المسؤوليات المتعلقة بإنجاز الأنشطة حسب الاختصاص. وتم التركيز على حسن استشراف حاجيات مهمة العدل ومزيد تحسين استعمال الموارد المتاحة. وتم العمل على تكريس التوجه العام للوزارة القائم على تحسين الأداء وإرساء قواعد الحوكمة الرشيدة للمال العام.

وحرصا على مزيد التحكم في التوازنات العامة للمالية العمومية خصوصا بعد تطور كتلة الأجور في ظل محدوديّة الاعتمادات المرصودة لمهمّة العدل، أصبح عنصر التحكم في كتلة الأجور هاجسا بالنسبة لمهمّة العدل. وسيتواصل العمل على تغطية الحاجيات من الموارد البشرية من خلال إعادة توظيف الأعوان وتطبيق برنامج الحراك الوظيفي بين الإدارات المركزية والجهوية.

لكن يجدر التنويه بأن عدم إقرار انتدابات جديدة خاصة في سلكي العملة والأرشيف بات أمرا يؤثر على حسن سير مرفق العدالة في العديد من المحاكم.

وفي إطار حسن توظيف الاعتمادات المرصودة سيتواصل الحرص على التقليص في بعض النفقات غير الضرورية وترشيد استهلاك الطاقة، كذلك العمل على مواصلة ترشيد الإنفاق العمومي في عدة مجالات من خلال وضع الآليات المناسبة على غرار تركيز منظومة تتبع سيارات المصلحة GPRS بأغلب الإدارات المركزية والجهوية لوزارة العدل. كما تمّ تركيز نظام البطاقة الذكية بغاية ترشيد نفقات استهلاك الوقود، واستصدار منشور من السيّد وزير العدل لتحسيس مستعملي السيّارات الإدارية لاستعمالها في الأغراض الإدارية دون سواها مع التّأكيد على احترام القواعد المرورية. كما تمّ الشّروع في إرساء منظومة الرّقابة الداخلية بهدف التحكّم في المخاطر وتحسين الأداء.

وتبعا لضبط خطة التنزيل العملياتي للبرامج العمومية من طرف الوحدة المركزية للتصرف حسب الأهداف لتركيز مشروع التصرف في الميزانية حسب الأهداف لميزانية الدولة" بوزارة المالية المتمثلة في تحديد البرامج الفرعية والوحدات العمليّاتية على المستويين المركزي والجهوي، أصبح برنامج القيادة والمساندة يحتوي على برنامج فرعي1: يهم «القيادة والمساندة المركزية" وبرنامج فرعي2: يهم «الدعم والمساندة الجهوية"(14 إدارة جهوية).

وباعتبار أن هذا البرنامج مشترك بين جميع الوزارات تم إعداد إطار موحد لتنزيل أداء برنامج القيادة والمساندة من طرف الوحدة المركزية بدعم من الخبراء ومساندة بقية الوزارات.

وعلى هذا الأساس تم الاتفاق على ثلاث أهداف استراتيجية موحدة بين المهمات وهي على التوالي:

- **<u>الهدف الاستراتيجي الأول</u>: تحسين حوكمة المهمة.**
- **<u>الهدف الاستراتيجي الثاني</u>: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص.**
- **<u>الهدف الاستراتيجي الثالث</u>: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة.**

وتتمثل أهمّ المحاور والمشمولات الاستراتيجية لهذا البرنامج فيما يلي:

- ✓ التنسيق بين مختلف البرامج الأخرى والعمل على توفير الدّعم اللازم وذلك بتوظيف الموارد البشرية والمالية والمعدات وجعلها على ذمة جل مصالح البرامج لتحقيق الأهداف المرسومة،
- ✓ إعداد ومتابعة ميزانية الوزارة،
- ✓ صيانة البناءات الإدارية ووسائل النقل ومنقولات الوزارة،
- ✓ الإشراف والمتابعة لكل المخططات والأعمال الإعلامية على مستوى المركزي والجهوي وعلى مستوى المؤسسات العمومية،
- ✓ إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطة الاتصالية للوزارة.

وفي إطار تطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية عدد 15 المؤرخ في 13 فيفري 2019 وخاصة منها المتعلقة بتكريس المساواة بين المرأة والرجل ومختلف الفئات الاجتماعية، تحرص الوزارة على إعطاء المرأة المكانة التي تستحق من خلال تكليفها بمهام تسييريّة متعددة صلب الإدارة وتعيينها في خطط وظيفية عليا، بحيث تبلغ نسبة النساء اللواتي يشغلن خطط وظيفية حولي 34 %من جملة الخطط المتاحة ببرنامج القيادة والمساندة. **(ملحق عدد 3)**

2.1-خارطة البرنامج:

تشتمل خارطة برنامج القيادة والمساندة على الهياكل المتدخلة التالية:

-على المستوى المركزي بالبرنامج الفرعي1: **القيادة والمساندة المركزية**

- على المستوى الجهوي بالبرنامج الفرعي2: **المساندة والدعم الجهوي**

مثلما هو مبين بالجدول التالي:

البرنامج 9	القيـــــادة والمسانـــــدة	
البرنامج الفرعي1:	ب.ف.1.9: القيادة والمساندة المركزية	
الهياكل المتدخلة	الإدارات المركزية	- الديوان وبقية الإدارات العامة تحت الإشراف - مركز الدراسات القانونية والقضائية - الإدارة العامة للمصالح المشتركة - الإدارة العامة للإعلامية
	مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية (فاعل عمومي)	– ديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل
البرنامج الفرعي2:	ب.ف.2.9: المساندة والدعم الجهوي (14 مدير جهوي)	
الهياكل المتدخلة	الهياكل الجهوية	الإدارات الجهوية للعدل (14)

2. أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2-تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج:

نظرا لأن هذا البرنامج مشترك بين جميع الوزارات فقد تمّ إعداد إطار موحد لتنزيل أداء برنامج القيادة والمساندة من طرف الوحدة المركزية بدعم من الخبراء ومساندة بقية الوزارات.

وعلى هذا الأساس تمّ الاتفاق على ثلاث أهداف استراتيجية موحدة بين المهمات وهي على التوالي:

- **الهدف الاستراتيجي الأول: تحسين حوكمة المهمة.**
- **الهدف الاستراتيجي الثاني: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص.**
- **الهدف الاستراتيجي الثالث: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة.**

▪ **الهدف1.9: تحسين حوكمة المهمة:**

يندرج هذا الهدف في إطار الهدف الاستراتيجي الموحد المشترك بين جميع المهمات لما له من تأثير مباشر على تحسين جودة القيادة وتطوير مستوى أداء المهمة. ويكون ذلك من خلال اعتماد أساليب وطرق عمل ناجعة ومتطورة للجان القيادة والعمل على تنفيذ قرارات وتوصيات هذه اللجان مع تكريس مبدأ المسؤولية في تنفيذ السياسات العمومية.

▪ **تقديم المؤشرات:**

✓ **المؤشّر 1.1.9: النسبة السنوية لتنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولية:**

يتمثل هذا المؤشر في قيس دورية إلتآم هذه اللجان ومدى متابعتها لتطبيق قراراتها وتوصياتها (عدد القرارات والتوصيات المنفذة/جملة القرارات والتوصيات). وقد تم اختياره في إطار توحيد إطار أداء برنامج القيادة والمساندة بين المهمات. وهو يهدف إلى مزيد تحسين العلاقة الهرمية وتحديد المسؤوليات بغاية مزيد حوكمة المهمة.

- **إنجازات وتقديرات المؤشّر 1.1.9:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر: 9-1-1: النسبة السنوية لتنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية	%	انطلق العمل به خلال سنة 2021	70	75	80	**85**

- ***تحليل وتوضيح تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات***

رغم عدم الاستقرار في مستوى قيادة وزارة العدل فإن الهياكل العليا للوزارة تحرص على تطوير النسبة السنوية لتنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية لتبلغ نحو 85 %في أفق سنة 2024، وهذا نتيجة تحسين العلاقة الهرمية وإضفاء الطابع التشاركي وتفويض المسؤوليات المتعلقة بإنجاز الأنشطة حسب الاختصاص. كما أنّه من المفترض مزيد التركيز على تلبية القرارات والتوصيات الأكثر أهمية لبلوغ الأهداف المبرمجة.

✓ **المؤشّر 2.1.9 : التطوّر السنوي لزيارة الموقع الرّسمي للمهمّة:** يبرز هذا المؤشّر عدد الأشخاص الذين قاموا بزيارة الموقع الرسمي لوزارة العدل على العنوان الإلكتروني https://www.justice.gov.tn.

- **إنجازات وتقديرات المؤشّر 2.1.9:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر: 9-1-2: التطوّر السنوي لزيارة الموقع الرّسمي للمهمّة	عدد	817491	1000000	1001000	1005000	1005000

- ***تحليل وتوضيح تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات***

شهدت حركة الزوار لموقع الواب الرسمي لوزارة العدل تطوّرا ملحوظا. وستعمل الوزارة على مزيد تطوير الموقع وذلك بمزيد تطوير الخدمات على الخط وتفعيلا لحق المواطن في النفاذ إلى المعلومة.

- **الهدف 2.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص:**

يندرج هذا الهدف في إطار تطوير نجاعة الإدارة وتحسين مردودية الأعوان من خلال التحكم في كتلة الأجور، ويكون ذلك عن طريق التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية وتوفير التكوين اللازم للأعوان من أجل النهوض بالتأطير من جهة ودعم وتنمية خبرات ومعارف الموارد البشرية من جهة اخرى.

وتمّ اختيار مجموعة من المؤشرات في إطار حوكمة الموارد البشرية وحسن التصرف في الاعتمادات المرصودة للتأجير وهي على التوالي:

- **تقديم المؤشرات:**

✓ **المؤشّر 1.2.9: الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور:**

يتمثل هذا المؤشر في قيس مدى دقة توقعات كتلة الأجور بالمقارنة مع الإنجازات وهو يهدف إلى تطوير نجاعة الإدارة وتحسين مردودية الأعوان من خلال التحكم في كتلة الأجور.

- **إنجازات وتقديرات المؤشّر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر: 9-2-1: الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور	%	6.05+	9,26+	4+	3+	2.5+

- ***تحليل وتوضيح تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات***

يرجع التفاوت الموجود في الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور إلى الزيادة غير متوقعة في الأجور. وكذلك الترقية الآلية وإحداث خطط قضائية جديدة بالنسبة للقضاة من طرف المجلس الأعلى للقضاء بعد توجيه المشروع النهائي للميزانية وإقراره من طرف وزارة المالية وهو شأنه أن يؤثر سلبا على الفارق المسجّل بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور.

✓ **المؤشّر 2.2.9 : نسبة الأعوان المتكونين في إطار مخطط التكوين:**

يندرج هذا الهدف في إطار التوجه الاستراتيجي للوزارة والمتمثل في تحسين جودة الخدمات. ويتمثل المؤشر في عدد الأعوان المنتفعين بالتكوين من جملة عدد الأعوان المعنيين بالتكوين حسب مخطط التكوين. ويهدف أساسا الى الرفع من المهارات الفردية والجماعيّة للقضاة والكتبة وجميع الأعوان بمختلف المحاكم والإدارات المركزية والجهويّة.

- **إنجازات وتقديرات المؤشّر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر: 9-2-2: نسبة الأعوان المتكونين في إطار مخطّط التكوين	%	حجر صحي	**85**	**90**	**95**	**98**

- ***تحليل وتوضيح تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات***

خلال سنة 2020 تم إلغاء الدورات التكوينية المبرمجة وذلك بسبب الظروف الصحية الإستثنائية الناتجة عن إنتشار فيروس "كورونا Covid 19 " وصدور منشور السيد وزير الدولة لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية عدد 1 بتاريخ 10 مارس 2020 ثم صدور البلاغ المشترك بين وزارات الصحة والداخلية والشؤون المحلية والبيئة بتاريخ 03 أكتوبر 2020 اللذان ألغيا جميع التظاهرات بما في ذلك الدورات التكوينية وهو ما حال دون تنظيم دورات خلال سنة 2020. كما أن آلية التكوين عن بعد لا تتماشى مع طبيعة التكوين التي تقتضي حضور الأعوان وتنظيم ورشات تكوين لا سيما عدم توفر بنية تحتية خاصة بالوسائل الإعلامية للسماح بتأمين دورات تكوين عن بعد وفق ما هو مأمول.

لكن مع تحسّن الوضع الصحّي في البلاد سيتم العمل على تحقيق أفضل النسب في تكوين الأعوان مع الحفاظ على البروتوكول الصحي الذي تقره اللجنة العلميّة. حيث تم تحديد نسبة 5% بالنسبة لتطور عدد الأعوان المتكونين خلال كل سنة لتبلغ 98% في سنة 2024.

▪ الهدف 3.9: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة:

يندرج هذا الهدف الاستراتيجي الموحد في إطار حوكمة الموارد المتاحة وحسن التصرف في الاعتمادات المرصودة قصد ضمان ديمومة الميزانية وترشيد النفقات من خلال العمل على ترشيد نفقات التصرف وإرساء مقومات الحوكمة الرشيدة وتكريس مبادئ النجاعة والشفافية لما لذلك من أثر مباشر على موارد الدولة وديمومة ميزانيتها.

وبالإضافة إلى ذلك يعمل البرنامج على تطوير جملة من المؤشرات والآليّات الداخلية لتحقيق الهدف المنشود مثل متابعة:

- نسبة تقدّم إنجاز مشاريع صيانة البناءات،
- المعدل السنوي لاستهلاك وقود سيارات المصلحة،
- مدى جودة التطبيقات الإعلامية المستغلة.

▪ تقديم المؤشرات:

✓ المؤشّر 1.3.9: الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية:

يتمثل هذا المؤشر في حسن التصرف في الاعتمادات المرصودة قصد ضمان ديمومة الميزانية وترشيد النفقات من خلال العمل على ترشيد نفقات التصرف وإرساء مقومات الحوكمة الرشيدة وتكريس مبادئ النجاعة والشفافية لما لذلك من أثر مباشر على موارد الدولة وديمومة ميزانيتها. يرتبط إنجاز الميزانية المرصودة بعدة إكراهات عمليّة وإجرائيّة. حيث يتم إنجاز أكثر من 80 % من اعتمادات التسيير في المستوى الجهوي (اعتمادات مفوّضة) وأكثر من 90 % من نفقات الاستثمار تنجز عن طريق الاعتمادات المحالة للمجالس الجهويّة مما يؤثر على نسبة استهلاك الاعتمادات المرصودة.

▪ إنجازات وتقديرات المؤشّر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر: 9-3-1: الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية	%	1.2	2	1.5	1	1

- **تحليل وتوضيح تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات**

من المتوقع تحقيق فوارق إيجابية بين الاعتمادات المنجزة والاعتمادات المرصودة بقانون المالية للاعتبارات التالية:

- ضعف الاعتمادات المرصودة بقانون المالية مما يجبر الوزارة على المطالبة بترسيم اعتمادات إضافية لمجابهة النفقات الحتميّة ومجابهة الكلفة الإضافيّة لبعض المشاريع التي تعطلت لسنوات وتم استحثاث نسق إنجازها.
- عدم إمكانيّة توقع نتائج المفاوضات الاجتماعيّة وانعكاساتها على ديمومة الميزانيّة.

✓ **المؤشّر 2.3.9 : كلفة التّسيير عن كلّ عون:**

يبرز المؤشر كلفة التسيير عن كل عون عمومي ويعمل على الضغط على المصاريف العمومية وترشيدها. وهو يتمثل في جملة ميزانية التصرف دون اعتبار التأجير بالمقارنة مع العدد الجملي لأعوان المهمة.

- **إنجازات وتقديرات المؤشّر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر: 9-3-2: كلفة التّسيير عن كلّ عون	ألف دينار	3.76	3,907	4	4.02	4.3

- ***تحليل وتوضيح تقديرات المؤشّر على مدى الثلاث سنوات***

يبدو في الظاهر أنّ كلفة التسيير عن كلّ عون في ارتفاع وهذا من شأنه أن يمس بديمومة الميزانية حيث لم يتزامن هذا الارتفاع مع إجراءات مساندة للرفع من المردوديّة الفرديّة والجماعيّة للأعوان والهياكل. لكن كلفة التسيير عن كل عون ترتفع في الحقيقة لأن العدد الجملي للأعوان يتراجع في حين أن اعتمادات التسيير تتطور نسبيّا باعتبار غلاء الأسعار (الترفيع في معلوم التراسل البريدي الترفيع في كلفة الماء والكهرباء والمحروقات...).

- 2-2: تقديم أنشطة البرنامج:

جدول عدد 10:

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج القيادة والمساندة

بحساب الألف دينار

البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة (تحديدها بصفة مقتضبة، ليست مهام كل هيكل أو إدارة)
برنامج القيادة والمساندة	الهدف 9-1 تحسين حوكمة المهمة	**المؤشـــــر 9-1-1:** النسبة السنوية لتنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية	القيادة والدعم	21952	اعداد الاستراتيجية القطاعية والتوجهات الاستراتيجية اعداد الدراسات إدارة التغيير والتحول العلاقات الاجتماعية التنسيق بين البرامج التفقدية والرقابة النزاعات والشؤون القانونية الشراكة بين القطاع العام والخاص الإعلام بأنشطة الوزارة
		المؤشـــــر 9-1-2: التطور السنوي لزيارة الموقع الرسمي للمهمة			- ضمان أمن واستمرارية خدمات تكنولوجيا المعلومات + الرقمنة
	الهدف 9-2 تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص	**المؤشر 9-2-1:** الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الاجور	التصـــرف والتـــدخل الاجتماعي فـــي المـــوارد البشرية	22000	وضع نظام للتصرف التقديري للموارد البشرية وضع سياسة للموارد البشرية وضع نظام معلوماتي / لوحة قيادة لمتابعة التصرف في الموارد البشرية مراجعة / اعتماد نظام جديد يعتمد على تقييم أداء الموظفين الانتدابات التأجير التصرف في المسار المهني التصرف في الكفاءات التدوير الوظيفي (الحركية) التقييم التكوين
		المؤشر 9-2-2: نسبة الأعوان المتكونين في إطار مخطّط التكوين			

	الهدف 9-3 ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة	**المؤشر9-3-1:** الفارق بين التقديرات وانجازات الميزانية	**القيادة والدعم**	21952	اعداد الميزانية ومتابعة تنفيذها اعداد البرمجة السنوية للنفقات وتحيينها لشراءات الصيانة التصرف في اسطول السيارات اسطول العقارات
		المؤشر9-3-2: كلفة التسيير عن كل عون	**الدعم والمساندة الجهوية**	7598	

3-2: مساهمة الفاعلين العموميين في أداء برنامج القيادة والمساندة:

جدول عدد11:

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة:ألف دينار

الفاعل العمومي	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار تحقيق أهداف السياسة العمومية	الاعتمادات المطلوبة	الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2022
ديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل	أ- صيانة المساكن المعدة للكراء	50	- لم يتم الترفيع فيها
	ب- تنفيذ المخطط المديري للإعلامية	50	
	د- بناء 6 مساكن بباجة	150	
	ج- إزالة وإعادة بناء 8 مساكن بالكاف	200	
	ح- بناء 12 مسكنا بكل من القيروان ونابل والمنستير	50	
	خ- دراسات لبناء مساكن بمدنين	50	
	د- تسوية أرض بسيدي بوزيد	400	
المجموع		**950**	

3. إطار نفقات برنامج القيادة والمساندة متوسّط المدى 2022-2024:

جدول عدد12:

إطار النفقات متوسّط المدى (2022-2024)

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	19 921	20 000	22 000	22 875	23 500
نفقات التسيير	11 676	12 622	14 350	14 850	15 200
نفقات التدخلات	6 717	4 770	4 770	6 750	6 750
نفقات الإستثمار	6 137	10 000	10 430	10 500	11 000
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**44 451**	**47 392**	**51 550**	**54 975**	**56 450**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**44 531**	**47 472**	**51 630**	**55 055**	**56 530**

في إطار تحديد إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024) اقترحت مصالح وزارة المالية نسبة زيادة سنوية بين 6,6% و 2,6 % خلال سنتي 2022-2024 وهي نسب ضعيفة يصعب أن تغطي الاحتياجات الحقيقية للبرنامج باعتبار ارتفاع كلفة جل المستلزمات الأساسية.

بطاقات مؤشرات قيس الأداء
لبرنامج العـــدل

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة فصل القضايا في طور المجلس الجزائي

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-1-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** ضمان خدمات قضائية ذات جودة
2. **تعريف المؤشر:** يساعد على تقليص الزمن القضائي
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** مجموع القضايا الجزائية (الجنائية والجزائية) المفصولة والمحالة خلال السنة/(عدد القضايا الجزائية المنشورة) *100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية %
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عمليات إحصائية
4. **تاريخ توفر المؤشر :** جانفي من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[1](Valeur cible de l'indicateur):** بلوغ نسبة72% سنة 2024 من المؤشر
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديـــرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشّر1.1.1: نسبة فصل القضايا في طور المجلس الجزائي.	%	68.4	69	70	71	72

[1]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

من خلال تحليل المعطيات يتبين أنّ القضايا الجزائية المنشورة لدى مختلف الدّوائر في طور المحاكمة تكتسي أهميّة بالغة باعتبار أنّ البتّ فيها يمكّن من إيصال الحقوق إلى أصحابها وعدم إفلات الجناة من العقاب. وكلّما تمّ فصل ذلك النّوع من القضايا في آجال معقولة إلاّ وتعدّ العدالة ناجزة وزادت ثقة الناس فيها. ويطمح البرنامج إلى تقليص مخزون القضايا الجزائية وذلك بالترفيع في نسبة الفصل من 68.4% خلال سنة 2020 إلى 72 % خلال سنة 2024. وهي نسبة معقولة وتختلف بين المحاكم، لذلك يستحسن تعميم التجارب الناجحة لتحسين المردودية العامة.

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

لتجاوز النقائص التي تحول دون تحقيق النتائج المرجوة يجب العمل على:

- التوزيع الأمثل للإطار القضائي حسب حجم العمل
- توفير وسائل العمل الضرورية لضمان السرعة المطلوبة
- العمل على تكوين القضاة لمزيد التحكم في الزمن القضائي

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة فصل القضايا في المادّة المدنية

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-1-2

III-الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** ضمان خدمات قضائية ذات جودة
2. **تعريف المؤشر:** يهدف هذا المؤشر لتقليص الزمن القضائي في المادة المدنية بالنسبة للمحاكم
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية.

IV-التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** مجموع القضايا المدنية المفصولة بالمحاكم خلال السنة/(عدد القضايا المدنية المنشورة)*100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية %
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عمليات إحصائية
4. **تاريخ توفر المؤشر :** جانفي من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[2](Valeur cible de l'indicateur):** بلوغ نسبة 75 سنة 2024 من المؤشر
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديـــرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشّر2.1.1: نسبة فصل القضايا في المادّة المدنية.	%	67.8	68	70	72	75

[2]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

من خلال تحليل المعطيات يتبين أن سير القضايا المدنية بالشّكل المطلوب يستوجب توفّر الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة لذلك خاصّة وأنّ ذلك النّوع من القضايا يمسّ بشكل مباشر المصالح الاجتماعية والاقتصادية للمتقاضين بمختلف أنواعهم. ولذلك فإنّ البتّ في تلك القضايا في أحسن الآجال يمكّن من إيصال الحقوق إلى أصحابها دون تأخير.

ويطمح البرنامج إلى التقليص مخزون القضايا المدنية بمحاكم الناحية وذلك بالترفيع في نسبة الفصل من 67.8 % خلال سنة 2020 إلى 75 % خلال سنة 2024. وهي نسبة معقولة وتختلف بين المحاكم، لذلك يستحسن وتعميم التجارب الناجحة لتحسين المردودية العامة.

3.تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

لتجاوز النقائص التي تحول دون تحقيق النتائج المرجوة يجب العمل علي:

- التوزيع الأمثل للإطار القضائي حسب حجم العمل
- توفير وسائل العمل الضرورية لضمان السرعة المطلوبة
- العمل على تكوين القضاة لمزيد التحكم في الزمن القضائي
- تطوير التشريعات ذات العلاقة

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة فصل القضايا في المادّة العقارية

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-1-3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** ضمان خدمات قضائية ذات جودة
2. **تعريف المؤشر:** يتمثل هذا المؤشّر في قدرة المحكمة العقارية وفروعها في البتّ في القضايا المنشورة لديها خلال السنة قضائية. وهو يمثل مجموع القضايا العقارية المفصولة خلال السنة بالمقارنة مع جملة القضايا العقارية المنشورة. وتكتسي نسبة فصل القضايا في المادة العقارية أهمية كبرى في حل النزاعات العقارية واستقرار وضعياتها وبالتالي المساهمة في دفع عجلة الاستثمار وبعث المشاريع
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** مجموع القضايا العقارية المفصولة والمحالة خلال السنة/(عدد القضايا العقارية المنشورة)*100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية %
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عمليات إحصائية
4. **تاريخ توفر المؤشر :** جانفي من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[3](Valeur cible de l'indicateur):** بلوغ نسبة 97 % خلال سنة 2024.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** المحكمة العقارية بتونس.

[3]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدّة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021		التقديـــرات		
		2020			2022	2023	2024
المؤشر3.1.1: نسبة فصل القضايا في المادّة العقارية.	%	96.19	95		96	96.5	97

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

إنّ العدد الجملي للقضايا العقارية المفصولة يمثل نتيجة إيجابية بالنظر إلى قلة إمكانيات المحكمة العقارية وللظروف الوبائية التي مرت بها البلاد نتيجة تفشي فيروس كورونا والتي حتمت توقف المحكمة العقارية و فروعها عن العمل لمدة فاقت الشهرين. ويجب العمل على تطوير عدد الأحكام في الثلاث سنوات المقبلة بنسبة 2% و ذلك بتعزيز الإمكانيات البشرية و المادية. كما تمثل مرحلة مهمة من أجل تجاوز الآثار السلبية لتعثر أعمال المسح الإجباري في السنوات السابقة حيث توقفت أعمال لجان المسح بالكامل في بعض المناطق و كذلك الأبحاث العينية التي يجريها القضاة المقررون في دوائر التسجيل المسحي.

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

إن أهم النقائص المتعلقة بهذا المؤشر تعود إلى طبيعة عمل المحكمة العقارية التي أوكل لها القانون في مادة التسجيل الإجباري اختصاص مسح العقارات بكامل التراب الوطني وهو ما يتطلب مجموعة من الأعمال القضائية و الإدارية التي يمر بها الملف قبل أن يحمل عدد قضية يمكن احتسابها وهي تمثل مرحلة هامة تتطلب موارد مالية هامة كتوفير السيارات و الأعوان

و أوتاد التحجير بالإضافة إلى الأعوان الفنيين التابعين لديوان قيس الأراضي و المسح العقاري. بالإضافة لذلك فان المحكمة العقارية وان كانت تمثل جزءا من النظام العدلي فهي في ارتباط وثيق مع بقية أطراف المنظومة العقارية و المتكونة من ديوان قيس الأراضي و المسح العقاري و الديوان الوطني للملكية العقارية و الوكالات العقارية العمومية.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة تنفيذ الأحكام الجزائية

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-1-4

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** ضمان خدمات قضائية ذات جودة
2. **تعريف المؤشر:** الرفع أقصى ما يمكن في نسبة تنفيذ الأحكام.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة اقتصادية واجتماعية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** مجموع عدد الأحكام الجنائية والجناحية المنفذة/ جملة الأحكام الجزائية المفصولة والمحالة * 100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية %
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عمليات إحصائية
4. **تاريخ توفر المؤشر :** جانفي من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[4](Valeur cible de l'indicateur):** بلوغ نسبة 60% سنة 2024 من المؤشر
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

1. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديـــرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشّر4.1.1: نسبة تنفيذ الأحكام الجزائية	%	53	53.5	55	57	60

[4]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

من خلال تحليل المعطيات يتبين تنفيذ الأحكام يرتكز على توفر الإطار القضائي والاداري الكافي والمختص ويطمح البرنامج إلى الترفيع في نسق تنفيذ الأحكام الجزائية باعتبار الأهمية القصوى لهذا الأمر على تحسين ثقة المتقاضي في القضاء وذلك بالترفيع في نسبة التنفيذ من 53 % خلال سنة 2020 إلى 60 % خلال سنة 2024.

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

لتجاوز النقائص التي تحول دون تحقيق النتائج المرجوة يجب العمل علي:

- التوزيع الأمثل للإطار الإداري حسب حجم العمل
- توفير وسائل العمل الضرورية لضمان السرعة المطلوبة
- العمل على تكوين القضاة والإطار الإداري لمزيد التحكم في الزمن القضائي
- تطوير التشريعات ذات العلاقة

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الأحكام التي تمّ إقرارها نهائيا في طور الاستئناف

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-1-5

II- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** ضمان خدمات قضائية ذات جودة
2. **تعريف المؤشر:** قيس نوعية الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية ومدى تطابقها مع الأحكام الاستئنافية.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد القضايا التي تمّ إقرارها نهائيا في مرحلة الاستئناف/ مجموع عدد القضايا المستأنفة من المحاكم الابتدائية * 100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية %
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عمليات إحصائية
4. **تاريخ توفر المؤشر :** جانفي من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[5](Valeur cible de l'indicateur):** بلوغ نسبة 75 % سنة 2024 من المؤشر
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديـــرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر5.1.1: نسبة الأحكام التي تمّ إقرارها نهائيا في طور الاستئناف	%	45.66	50	53	55	57

[5]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدّة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

من خلال تحليل المعطيات يتبين نسبة إقرار الأحكام الابتدائية في محاكم الاستئناف تناهز 45.66 % وهي نسبة مقبولة عموما تعكس نوعية الأحكام الصادر. وتختلف هذه النسب حسب المحاكم و المواد . ولتحسين هذه النسب يجب العمل على تحسين جودة تكوين القاضي والعمل على تمكينه من التكوين المستمر والتكوين التخصصي قصد تحسين جودة الأحكام ونيل ثقة المتقاضي . تطمح مصالحنا إلى الترفيع في نسبة إقرار الأحكام الابتدائية لتبلغ 57 % خلال سنة 2024 من جملة الأحكام المستأنفة.

2. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

لتجاوز النقائص التي تحول دون تحقيق النتائج المرجوة يجب العمل علي:

- التوزيع الأمثل للإطار الإداري حسب حجم العمل
- توفير وسائل العمل الضرورية لضمان السرعة المطلوبة
- العمل على مزيد تكوين القضاة في مجالات اختصاصهم
- تطوير التشريعات ذات العلاقة

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-2-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** تيسير النفاذ إلى العدالة دون تمييز
2. **تعريف المؤشر:** تدعيم بوابة الوزارة بربطها بالمنظومات الإعلامية قصد توفير بعض الخدمات عن بعد لفائدة المتقاضين ومساعدي القضاء على مراحل.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الخدمات التي سيتم انجازها وتوفيرها من المنظومات الإعلامية طبقا لنسبة الاستغلال السنوية المبرمجة للمحاكم
2. **وحدة المؤشر:** عدد
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** التفقدية العامة والإدارة العامة للإعلامية
4. **تاريخ توفر المؤشر:** 10 خلال سنة 2024.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[6](Valeur cible de l'indicateur):** 10 خلال سنة 2024
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** التفقدية العامة والإدارة العامة للإعلامية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

[6] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدّة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديـــرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشّر1.2.1: عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد	%	5	6	7	8	10

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

وتتمثل الخدمات القضائية عن بعد التي توفرها الوزارة عبر بوابة JUSTICE إلى حدود سنة 2020 في:

- ✓ خدمة الإسترشاد عن القضايا للمتقاضين
- ✓ خدمة الإسترشاد عن القضايا للمحامين
- ✓ خدمة فقه القضاء
- ✓ خدمة الترسيم في مناظرات الإنتداب لوزارة العدل
- ✓ خدمة استخراج الاستدعاءات لمناظرة انتداب القضاة.

نلاحظ عدم تطور في عدد الخدمات بسبب عدم دخول المنظومات الجديدة حيز الاستغلال.

3.تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

- ✓ تتمثل أهم النقائص والتحديات المتعلقة بهذا المؤشر في:
- ✓ قدم المنظومات المستغلة حاليا وعدم مواكبتها للتطورات التكنولوجية (مدني-جزائي-عقاري)
- ✓ قدم بوابة وزارة العدل
- ✓نقص في الرصيد البشري بالإدارة العامة لإعلامية
- ✓ نقص الموارد اللوجستية والمالية

✓ عدم مطابقة التنظيم الهيكلي للإدارة العامة للإعلامية للمهمة الموكلة إليها.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-2-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** تيسير النفاذ إلى العدالة دون تمييز

2. **تعريف المؤشر:** يمكن مؤشر نسبة الاستجابة لمطالب الاعانة العدلية من قيس مدى تكفل الدولة بتقديم المساعدة القضائية للمتقاضين محدودي الإمكانيات المادية والفئات الهشة حتى تمكنهم من النفاذ الى عدالة دون تمييز.

3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الاحكام الجزائية المنفذة/ جملة الاحكام الجزائية المعروضة للتنفيذ *100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية %
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** معطيات ذات طابع إداري
4. **تاريخ توفر المؤشر :** جانفي من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[7](Valeur cible de l'indicateur):** 72% خلال سنة 2024
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

[7] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشّر2.2.1: نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية	%	70	70.5	71	715	72

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

شهدت نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية خلال الفترة 2017-2020 ارتفاعا ملحوظا، وستشهد السنوات القادمة ارتفاعا لنسب الاستجابة ليصل إلى حدود 72% خلال سنة 2024. وذلك لضمان حق التقاضي لكل الطبقات الاجتماعية دون تمييز خاصّة مع صدور منشور يوجب تقديم الإعانة العدلية للمرأة المستهدفة للعنف.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- توفير الإعتمادات اللازمة للغرض
- تنقيح التشريع الجاري به العمل لتسيير شروط الحصول على الإعانة العدلية خاصّة لمختلف الفئات الهشّة ضمانا لحقّ التقاذ إلى العدالة.

بطاقة مؤشرالأداء: تطوّر عدد القضايا الواردة والمتعلقة بمكافحة العنف ضدّ المرأة

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-2-3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** تيسير النفاذ إلى العدالة دون تمييز.
2. **تعريف المؤشر:** يتمثل هذا المؤشّر في متابعة نفاذ المرأة إلى العدالة من خلال مقارنة عدد القضايا التي ترفعها في علاقة بالعنف الذي تتعرّض له (جرائم العنف الزوجي – العنف الجنسي – العنف الشديد – تشويه بالوجه) بعدد القضايا الجزائية المقدّمة ومدى تطوره عبر السنوات.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد قضايا العنف المفصولة لصالح المرأة (جرائم العنف الزوجي – العنف الجنسي – العنف الشديد – تشويه بالوجه).
2. **وحدة المؤشر:** عدد القضايا المفصولة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** التفقدية العامة
4. **تاريخ توفر المؤشر :** شهر جانفي من كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**[8](Valeur cible de l'indicateur): 4700 قضية خلال سنة 2024
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** التفقدية العامة.

[8]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديــرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشّر3.2.1: تطوّر عدد القضايا الواردة والمتعلّقة بمكافحة العنف ضدّ المرأة	عدد	3941	4000	4200	4500	4700

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

يهدف هذا المؤشّر إلى متابعة نفاذ المرأة إلى العدالة من خلال مقارنة عدد القضايا التي ترفعها في علاقة بالعنف الذي تتعرّض له بعدد القضايا الجزائية المقدّمة ويطمح إلى إزالة العقليات التي تحول دون نفاذها. وقد شهدت عدد القضايا الواردة والمتعلقة بمكافحة العنف ضدّ المرأة تطور خلال سنة 2021لتبلغ 4000 قضية ومن المتوقع ان تتطور إلى 4700 في غصون 2024.

1. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- توفير الإطار الإداري والقضائي اللازم.

- تقديم تكوين في المجال.

بطاقات مؤشرات قيس الأداء
لبرنامج
السجون والإصلاح

بطاقة مؤشرالأداء: المساحة المخصصة لكل مودع

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 2-1-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : تعزيز حقوق المودعين ورفاههم
2. **تعريف المؤشر**: إحداث سجون جديدة وتأهيل وتهيئة سجون أخرى طبقا للمعايير الدولية
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة اقتصادية واجتماعية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** المساحة الجمليّة للفضاءات المخصّصة للمساجين بالوحدات السجنية / معدل عدد المساجين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية خلال السنة.
2. **وحدة المؤشر:** المتر مربع / سجين
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الوحدات السجنية/*المسؤول: مدير الوحدة.
4. **تاريخ توفر المؤشر :** بداية كل سنة موالية
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**[9] : 3,54م^2 سنة 2024.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الهيئة العامة للسّجون والإصلاح.

III- قراءة في نتائج المؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديـــرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 1.1.2: المساحة المخصّصة لكلّ مودع	م^2	3,10	3,27	3,27	3,41	3,54

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

[9] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدّة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تحديد مساحة 3,54 م2 لكل مودع كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2024 وذلك حسب النسق الحالي لإنجاز مشاريع التهيئة والبناءات على مستوى الجهات وحسب الإعتمادات (الدفع) التي يتم تخصيصها كل سنة وهذه القيمة يمكن تحقيقها في صورة أيضا عدم تسجيل ارتفاع في عدد المساجين.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- التعطيل المتواصل لإنجاز المشاريع على مستوى الجهات لأسباب متعددة.
- نقص في رصد إعتمادات الدفع لبعض المشاريع التي أشغالها في تقدم ملحوظ.
- الارتفاع الغير متوقع لعدد المساجين.

بطاقة مؤشرالأداء: نسبة المودعين المنتفعين ببرنامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 2-2-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** خلق فرص لإدماج المودعين والحد من ظاهرة العود
2. **تعريف المؤشر:** تكوين المساجين أفضل وسيلة لإعادة إدماجهم
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** عدد المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي أو الصناعي أو الخدماتي/ معدل عدد المحكومين المقيمين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية خلال السنة.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الوحدات السجنية والإصلاحية.
4. **تاريخ توفر المؤشر :** نهاية مارس من السنة الموالية
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**[10] **:** 28% سنة 2024.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مدير الوحدة السجنية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديـــرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر1.2.2: نسبة المودعين المنتفعين ببرنـــامج التأهيـــل والتكـــوين الفلاحـــي والصناعي والخدماتي	%	18,56	21	23	25	28

[10] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تحديد نسبة 28% كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2024 وذلك حسب ما توفر من ورشات وفضاءات تأهيل وتكوين بالوحدات السجنية والإصلاحية بالإضافة لنسق رصد الإعتمادات الخاصة بتجهيز وتسيير مجالات الورشات والضيعات والخدمات، مع التأكيد على أن الهيئة العامة ساعية لتنويع وتطوير برامج التكوين حسب حاجيات سوق الشغل.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- تأخير في الصفقات المتعلقة بتهيئة الفضاءات وخاصة بتوفير التجهيزات والمعدات لأسباب تتعلق بضعف أو انعدام المشاركة في بعض الأقساط.
- نقص في رصد الإعتمادات الضرورية لتهيئة الفضاءات المعدة للتكوين وتجهيزها.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة المودعين المنتفعين بعمل أو صناعي أو خدماتي

رمز المؤشر :رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر:2-2-2

V- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** خلق فرص لإدماج المودعين والحد من ظاهرة العود.
2. **تعريف المؤشر:** تشغيل المساجين أفضل وسيلة لإعادة إدماجهم.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.**

VI-التفاصيل الفنية للمؤشر

- **طريقة احتساب المؤشر:** عدد المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي / معدل عدد المحكومين المقيمين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية خلال السنة.
- **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الوحدات السجنية والإصلاحية.
  المسؤول: مدير الوحدة.
- **تاريخ توفر المؤشر :**
- **القيمة المستهدفة للمؤشر:**[11] **70%** سنة 2024.
- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مدير الوحدة السجنية.

VII- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديـــرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشـــر2.2.2: نســـبة المـــودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صـــناعي أو خدماتي	%	53.45	55	60	65	70

[11]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

1. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تحديد نسبة 70% كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2024 في خصوص تشغيل المساجين وذلك حسب ما توفر من ورشات وفضاءات التشغيل بالوحدات السجنية بالإضافة لنسق رصد الإعتمادات الخاصة بتجهيز وتسيير مجالات الورشات والضيعات والخدمات، مع التأكيد على أن الهيئة العامة ساعية للترفيع في نسب التشغيل خاصة فيما يتعلق بالحرف والمهن الصغرى وهو ما يمكن تحقيقه خاصة بمراجعة القرار المتعلق بشروط التشغيل .

2. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- تعطل بعض الصفقات المتعلقة بتهيئة ورشات التشغيل وخاصة المتعلقة بتوفير التجهيزات والمعدات لأسباب تتعلق بضعف أو انعدام المشاركة في بعض الأقساط.
- نقص في رصد الإعتمادات الضرورية لتهيئة الفضاءات المعدة للتشغيل وتجهيزها.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برنامج الإدماج

رمز المؤشر :رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر:2-2-3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** خلق فرص لإدماج المودعين والحد من ظاهرة العود.
2. **تعريف المؤشر:** الإحاطة بالأطفال الجانحين أفضل وسيلة لإعادة إدماجهم.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة .

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الأطفال الجانحين المنتفعين ببرامج الإدماج/العدد الجملي للأطفال الجانحين الوافدين خلال السنة.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مراكز إصلاح الأطفال الجانحين. المسؤول: مدير المركز.
4. **تاريخ توفر المؤشر :** نهاية مارس من السنة الموالية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**[12] **:30%** سنة 2024.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مدير مركز إصلاح الأطفال الجانحين.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديـــرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر3.2.2: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برنامج الإدماج	%	0	15	20	25	30

[12]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

1. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تحديد نسبة 30% كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2024 في خصوص نسبة الأطفال المنتفعين بمسالك برنامج الإدماج وذلك حسب ما توفر وما سيتم توفيره من إمكانيات للغرض، مع العلم وأن إتمام برامج الإدماج يتطلب مجهودات إضافية من قبل وزارة الشؤون الإجتماعية.

2. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- ضرورة إحياء برنامج الإدماج من قبل وزارة الشؤون الإجتماعية وتوفير الإعتمادات الضرورية للغرض.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية

رمز المؤشر :رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر:2-3-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحديث أمن المؤسّسات السجنية والإصلاحية.
2. **تعريف المؤشر:** السعي لتأمين الوحدات من المخاطر والتهديدات.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية .

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** مجموع نسب تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية / عدد الوحدات السجنية والإصلاحية.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة أمن الوحدات السجنية والإصلاحية.
4. **تاريخ توفر المؤشر :** آخر كل شهر وسنويا.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**[13] **:85** % سنة 2024.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مدير إدارة أمن الوحدات السجنية والإصلاحية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديـــرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر1.3.2: نسبة تأمين الوحـــدات السجنية والإصلاحية	%	46	70	75	80	85

[13]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

1- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تحديد نسبة 85% كقيمة نعمل على بلوغها خلال سنة 2024 في خصوص تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية حيث تم الأخذ بعين الإعتبار ما سيتم توفيره من معدات وتجهيزات للمنظومة الأمنية، مع العلم وأننا سنعمل على تطوير آليات المنظومة الأمنية في إطار التكنولوجيات الحديثة.

1. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

نقص في الإعتمادات الخاصة بالتجهيزات الضرورية لتأمين الوحدات السجنية والإصلاحية بالنظر إلى الحاجيات التي تختلف

الملاحق:

بطاقة مؤشرات قيس الأداء لبرنامج القيادة والمساندة

بطاقة مؤشر الأداء: النسبة السنوية لتنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية

رمز المؤشر :رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 9-1-1

VIII- الخصائص العامة للمؤشر

4. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين حوكمة المهمة

تعريف المؤشر: يتمثل هذا المؤشر في قيس دورية إلتآم هذه اللجان ومدى متابعتها لتطبيق قراراتها وتوصياتها (عدد القرارات والتوصيات المنفذة/جملة القرارات والتوصيات). وقد تم اختياره في إطار توحيد إطار أداء برنامج القيادة والمساندة بين المهمات. وهو يهدف إلى مزيد تحسين العلاقة الهرمية وتحديد المسؤوليات بغاية مزيد حوكمة المهمة.

5. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نشاط

IX-التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**عدد القرارات و التوصيات المنفذة/جملة القرارات والتوصيات
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** محاضر الجلسات بالديوان
4. **تاريخ توفر المؤشر : بعد كل جلسة**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**[14]**:** 85 % سنة 2024.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:**

[14]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدّة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديـــرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر1.1.9: النسبة السنوية لتنفيذ قرارات وتوصيات لجـــان القيـــادة ذات الأولوية	%		70	75	80	85

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

انطلق العمل بهذا المؤشّر خلال سنة 2021 وهو مؤشّر يهدف إلى مزيد تحسين العلاقة الهرمية وإضفاء الطابع التشاركي وتفويض المسؤوليات المتعلقة بإنجاز الأنشطة حسب الاختصاص. كما أنّه من المفترض مزيد التركيز على تلبية القرارات والتوصيات الأكثر أهمية لبلوغ الأهداف المبرمجة.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم الاستقرار في مستوى قيادة الوزارة.
- صعوبات هيكلية متعلقة بالتنظيم الهيكلي للوزارة
- تداخل المهام وارتباط بعضها بالمجلس الأعلى للقضاء

بطـاقة مؤشر الأداء: التطور السنوي لزيارة الموقع الرسمي للمهمة

رمز المؤشر :رقم البرنـامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 9-1-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين حوكمة المهمة
2. **تعريف المؤشر:** يبرز هذا المؤشر عدد الأشخاص الذين قاموا بزيارة الموقع الرسمي لوزارة العدل على العنوان الالكتروني https://www.justice.gov.tn
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الأشخاص الذين قاموا بزيارة الموقع الرسمي لوزارة العدل
2. **وحدة المؤشر:** عدد
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** Google analytics وهي خدمة مجانية تقوم بتعقب حركة الزوار لمواقع الواب ويستخدمها أكثر من 10 ملايين موقع، أو أكثر من 80 % من السّوق العالمية (ويكيبيديا).
4. **تاريخ توفر المؤشر :** يمكن توفير المؤشر بصفة حينية
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**[15]**:** 1005000 زائر نهاية سنة 2024.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** المدير العام للإعلامية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

[15] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدّة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديـــرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر2.1.9: التطور الســـنوي لزيـــارة الموقع الرسمي للمهمة	عدد	817491	1000000	1001000	1005000	1005000

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

عملت الإدارة العامة للإعلامية على تطوير موقع واب وزارة العدل وذلك من خلال إضافة العديد من التبويبات لإثراء المحتوى إضافة إلى تحديثه من الناحية التكنولوجية. حيث وقع إطلاق نسخة جديدة في ماي 2020 والتي بدورها في طور التحيين وسيقع إطلاق نسخة جديدة بمحتوى إضافي وبثلاث لغات.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبة توفر المعلومة

بطـاقة مؤشر الأداء: الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 9-2-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص
2. **تعريف المؤشر:** قيس مدى دقة توقعات كتلة الأجور بالمقارنة مع الإنجازات بهدف تطوير نجاعة الإدارة وتحسين مردودية الأعوان.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** (الاعتمادات المنجزة – الاعتمادات التقديرية) / الاعتمادات التقديرية
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية %.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**
4. **تاريخ توفر المؤشر :** جانفي من السنة الموالية
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**[16]**:** + 2.5 % سنة 2023
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مدير الشؤون المالية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

[16] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدّة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديــرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر1.2.9: الفــارق بــين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور	%	6.05+	+9,26	4+	3+	2.5+

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

يتم ترسيم الاعتمادات الأوليّة بناء على إحصائيات منظومة إنصاف لشهر مارس من كل سنة. لكن خلال السنة يمكن أن تحدث عدة متغيّرات غير مبرمجة مسبقا مثل الزيادات الخصوصية في الأجور، من شأنها التأثير على دقة التوقعات ومن أهمّها الزيادات غير المتوقعة في الأجور.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- ارتباط حجم كتلة الأجور بالوضع الاجتماعي داخل مراكز العمل والقرارات الحكوميّة بخصوص الزيادات في الأجور الغير مبرمجة.

بطـاقة مؤشر الأداء: : نسبة الأعوان المتكونين في إطار مخطط التكوين

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 9-2-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص
2. **تعريف المؤشر:**
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية (efficience).

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الأعوان المنتفعين بالتكوين/ عدد الأعوان المعنيين بالتكوين حسب مخطط التكوين
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية %.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة الشؤون الإدارية
4. **تاريخ توفر المؤشر :** كل 06 أشهر
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**[17]: 98 % خلال سنة 2024
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مدير الشؤون الإدارية.

[17] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديـــرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر2.2.9: نسـبة الأعـوان المتكونين في إطار مخطط التكوين	%	حجر صحّي	85	90	95	98

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تحديد نسبة 5% بالنسبة لتطور عدد الأعوان المتكونين خلال كل سنة ويبقى عدد المنتفعين دون المأمول وذلك للإعتبارات التالية:

- محدودية الإعتمادات المرصودة
- تعدد وتفرع مجالات التكوين
- خلال سنة 2020 تم إلغاء الدورات التكوينية المبرمجة وذلك بسبب الظروف الصحية الإستثنائية الناتجة عن إنتشار فيروس "كورونا Covid 19 " وصدور منشور السيد وزير الدولة لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية عدد 1 بتاريخ 10 مارس 2020 ثم صدور البلاغ المشترك بين وزارات الصحة والداخلية والشؤون المحلية والبيئة بتاريخ 03 أكتوبر 2020 اللذان ألغيا جميع التظاهرات بما في ذلك الدورات التكوينية وهو ما حال دون تنظيم دورات خلال سنة 2020 إذ تم تكوين 100 عون فقط في حين قدر عدد المتكونين لسنة 2020 خلال السنوات الفارطة بـ: 1315، كما أن آلية التكوين عن بعد لا تتماشى مع طبيعة التكوين التي تقتضي حضور الأعوان وتنظيم ورشات تكوين لا سيما عدم توفر بنية تحتية خاصة بالوسائل الإعلامية للسماح بتأمين دورات تكوين عن بعد وفق ماهو مأمول.

بالنسبة للتقديرات المتعلقة بسنوات 2021 و2022 و2023 تم الإبقاء على العدد الذي تم ضبطه في السنوات السابقة وعلى نسبة التطور المقدرة بـ: 5% دون الأخذ بعين الاعتبار للعدد الخاص

بسنة 2020 نظرا لأن أسباب عدم إنجاز دورات تكوينية تبقى ظرفية وزوالها سوف يمكننا من تحقيق الأهداف المنشودة.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- محدودية الموارد المالية
- صعوبة تجميع الإطار وتوفير وسائل النقل ومكان الإقامة
- الظروف الصحية الاستثنائية الناتجة عن تفشي فيروس "كورونا" والتي تسببت في إلغاء الدورات التكوينية الحضورية

بطـاقة مؤشر الأداء: الفارق بين التقديرات وانجازات الميزانية

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 9-3-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة
2. **تعريف المؤشر:** حسن التصرف في الاعتمادات المرصودة قصد ضمان ديمومة الميزانية وترشيد النفقات من خلال العمل على ترشيد نفقات التصرف وإرساء مقومات الحوكمة الرشيدة وتكريس مبادئ النجاعة والشفافية لما لذلك من أثر مباشر على موارد الدولة وديمومة ميزانيتها.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة (qualité).

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر : الإنجازات الميزانية - التقديرات الميزانية**
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة الشؤون المالية (منظومة أدب)
4. **تاريخ توفر المؤشر :** حينيّا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[18]: -+ 1% بالمائة**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مدير الشؤون المالية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

[18] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر1.3.9: الفـــارق بـــين التقـــديرات وانجازات الميزانية	%	1.2	2	1.5	1	1

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

يرتبط إنجاز الميزانية المرصودة بعدة إكراهات عمليّة وإجرائيّة. حيث يتم إنجاز أكثر من 80 % من اعتمادات التسيير في المستوى الجهوي (اعتمادات مفوّضة) وأكثر من 90 % من نفقات الاستثمار تنجز عن طريق الاعتمادات المحالة للمجالس الجهويّة مما يؤثر على نسبة استهلاك الاعتمادات المرصودة كما أن الزيادات الغير مبرمجة خلال السنة يمكن أن تأثر على الفارق بين التقديرات والانجازات الخاصة بالميزانية.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- الأمر المنظم للمشاريع ذات الصبغة الجهويّة
- كثرة المتدخّلين في تنفيذ الميزانية في المستويين المركزي والجهوي
- التعقيدات الإجرائية لتنفيذ الميزانية

بطـاقة مؤشر الأداء: كلفة التسيير عن كل عون

رمز المؤشر : رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: 9-3-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للوزارة

2. تعريف المؤشر:

3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: جملة ميزانية التصرف دون اعتبار التأجير / العدد الجملي لأعوان المهمة

2. وحدة المؤشر: ألف الدينار.

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

4. تاريخ توفر المؤشر : آخر كل سنة تصرف

5.القيمة المستهدفة للمؤشر[19]: 4.3 أ.د خلال سنة2024.

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

[19] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2021	التقديــرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر2.3.9: كلفة التسيير عن كل عون	%		3,907	4	4.02	4.3

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تبرز الإكراهات التالية الأداء المتميّز الذي تم تحقيقه رغم محدوديّة الاعتمادات المرصودة لقسم التسيير الذي فرضتها وضعية المالية العمومية:

- فتح محاكم جديدة وإدارات جهوية دون زيادة فعليّة لحجم الاعتمادات المرصودة
- الترفيع في معلوم التراسل البريدي بنسبة تجاوزت 300 بالمائة
- الترفيع في كلفة الماء والكهرباء والمحروقات
- ارتفاع أسعار العديد من المواد الاستهلاكيّة
- عدم إقرار انتدابات جديدة بالنسبة لسلك كتابات المحاكم والأسلاك الإدارية

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

عدم تناسق الاعتمادات المرصودة مع تطوّر نشاط الوزارة بمختلف هياكلها.

بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين في برنامج القيادة والمساندة

ديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل

I- التعريـــف:

1. **النشاط الرئيسي:** البعث العقاري.
2. **مرجع الإحداث:** قانون عدد 35 لسنة 1988 المؤرّخ في 3 ماي 1988.
3. **مرجع التنظيم الإداري والمالي:** الأمر عدد 1346 لسنة 2000 المؤرّخ في 20 جوان 2000 المتعلق بضبط التنظيم الإداري المالي وطرق سيره.
4. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج بين الوزارة والديوان:** جانفي 2007.

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. **الإستراتيجية:** تحقيق مبدئيا رصيد عقاري معد للكراء يعد 500 مسكنا موزعا على مختلف الدوائر القضائية حسب ما تم إقراره بالمخططات السابقة.
2. **أهم الأولويات والأهداف الإستراتيجية:**

أهداف الديوان	أهداف البرنامج
– دعم الرصيد العقاري المعد للكراء	إنجاز أحياء سكنية جديدة.
– تأمين التوازنات المالية	دعم الرصيد العقاري المعد للكراء لإنجاز ما لايقل على 500 مسكنا بمختلف الجهات لإعتبار تزايد عدد الدوائر القضائية و القضاة والأعوان.
– حسن استغلال الرصيد العقاري المتوفر	– تلبية مطالب التسويغ في أحسن الظروف والآجال. – التقليص في مدة شغور المساكن.
– ديمومة استغلال الرصيد العقاري	تنفيذ عمليات الصيانة و التعهد بصفة دورية.
– إنجاز أحياء سكنية للتملك	توفير مساكن معدة للتملك بأسعار مدروسة.

3. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:** مساهمة مباشرة.

– مؤشر قيس الأداء:

الهدف	مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	قديرات		
			2021	2022	2023
تدعيم الرصيد العقاري المعد للأكرية	نسبة الإشغال	%	98	98	98

4. **أهم الأنشطة**: استغلال الرصيد العقاري المعد للكراء والسعي إلى تعزيزه بما يمكن من تلبية الطلبات المتزايدة بمختلف الدوائر القضائية علما وأن الديوان شرع في أشغال بناء مشروع بناء 6 مساكن بباجة و أعد الدراسات التمهيدية التفصيلية لكل الأقساط لمشروع إزالة و إعادة بناء مساكن القضاة بحي الدير بالكاف.

5. **الإجراءات المصاحبة**:

- توفير الإعتمادات الضرورية من الميزانية العامة للدولة لإنجاز ما تم برمجته.
- إعداد وإنجاز البرنامج السنوي للصيانة والتعهد للرصيد العقاري المعد للكراء ورصد الإعتمادات اللازمة.
- تعزيز الموارد البشرية بالقيام بالانتدابات المستوجبة لتفعيل الهيكل التنظيمي بالديوان المصادق عليه طبقا للتراتيب الجاري بها العمل.

III- الميزانية والتقديرات على المدى المتوسط (2022-2024):

2-تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024):

البيان	مصدر التمويل	إنجازات 2020	2021	التقديرات (أ.د)		
				2022	2023	2024
ميزانية التصرف:	من الموارد الذاتية للديوان	1.154	1.102	1.053	1.036	805
منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير		لاشيء 79	لاشيء 100	لاشيء 70	لاشيء 70	لاشيء 70
-ميزانية البعث العقاري	من موارد ذاتية وقروض		3.222	10.149	8.155	5.000
ميزانيّة الاستثمار أو التجهيز لدعم الرصيد العقاري (التنمية)	المقترح تمويلها من الميزانية العامة للدولة	223	400	400	1.650	2.200
الإجمالي		**1.028**	**4.658**	**11.602**	**10.907**	**8.354**

الملاحق:

معطيات حول النوع الاجتماعي بمهمة العدل

ملحق عدد1:

الإحصائيات المفصلة بحسب النوع الاجتماعي لبرنامج العدل

البرنامج	الجنس	العـــدد		النسب	
برنامج العـــــــــدل	النســـــــاء	أسلاك أخرى 3401		%76	%55
		قضاة 1087		%24	
		4488			
	الرجـــــــال	أسلاك أخرى 2429		%65	%45
		قضاة 1291		%35	
		3720			
مجموع الأفراد للبرنامج		8208			

ملحق عدد2:

الإحصائيات المفصلة بحسب النوع الاجتماعي والخطط الوظيفية لبرنامج السجون والاصلاح

البرنامج	النوع الإجتماعي	العدد الجملي للإطارات والأعوان	النسبة مقارنة بمجموع النساء و الرجال	الخطط الوظيفية									
				رئيس مصلحة	%	رئيس إدارة فرعية	%	مدير إدارة	%	مدير عام	%	رئيس هيئة	%
السّجون والإصلاح	النساء	1166	12,14	29	9,93	11	9,32	1	3,13	0	0	0	0
	الرجال	8442	87,86	263	90,07	107	90,68	31	96,87	5	100	1	100
	المجموع	**9608**	**100**	**292**	**100**	**118**	**100**	**32**	**100**	**5**	**100**	**1**	**100**

ملحق عدد 3:

الإحصائيات المفصلة بحسب النوع الاجتماعي والخطط الوظيفية ببرنامج القيادة والمساندة:

البرنامج	الخطة الوظيفية	الجنس	العدد	النسبة مقارنة بمجموع النساء والرجال	النسبة مقارنة بمجموع أفراد البرنامج	النسبة مقارنة بمجموع الخطط الوظيفية
القيادة والمساندة	رئيس مصلحة	نساء	21	7%	3%	14%
		رجال	21	4%	3%	14%
	كاتب عـام	رجال	1	0,2%	0,1%	1%
	كاهية مديـر	نساء	6	2%	1%	4%
		رجال	12	3%	2%	8%
	مديـــر	نساء	9	3%	1%	6%
		رجال	29	6%	4%	20%
	مدير عـام	نساء	15	5%	2%	10%
		رجال	34	7%	4%	23%
مجموع الخطط الوظيفية			148			
		51 نساء	97 رجال	نساء 34% / رجال 66%	%19	100%